ICTJ | عدالة حقيقة كرامة

«من يسمع صوتي اليوم؟»:

النساء الضحايا الغير مباشرات في تونس.

الدكتورة دوريس إتش. جراي

«من يسمع صوتي اليوم؟»:

النساء الضحايا
الغير مباشرات في تونس.

الدكتورة دوريس إتش. جراي

ديسمبر 2018

لقد أصبح هذا التقرير ممكنا بفضل الدعم المقدم من حكومة كندا

Government of Canada | Gouvernement du Canada

© 2018 المركز الدولي للعدالة الانتقالية. كل الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا التقرير أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك ،بدون الإسناد الكامل.

ICTJ | عدالة حقيقة كرامة

«من يسمع صوتي اليوم؟» :
النساء الضحايا الغير مباشرات في تونس.

شكر وتقدير

يعد هذا التقرير ثمرة جهد تعاوني، حيث قدمت سلوى القنطري، رئيسة مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في تونس، الدعم اللوجستي، وكانت مسؤولة عن التنظيم، وساهمت بسخاء بمعرفتها الأساسية العميقة. بينما ساهم العاملون في مقر المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ولا سيما كيلي موديل ، مديرة برنامج العدالة بين الجنسين، وسيبلي هوكينز، مسؤولة البرامج، بتعليقاتهن الموضوعية. أود أن أشكر دجايمي هاربين على مساعدتها في التحرير و المتدربة الرئاسية بجامعة الأخوين(AUI Al Akhawayn University in Ifrane) في إفران، و إيرين ووردن على مساعدتها في تحديد المصادر.

نبذة عن الكاتبة

تعمل الدكتورة دوريس إتش. جراي أستاذة مشاركة لدراسات النوع الاجتماعي في جامعة الأخوين في إفران بالمغرب (AUI). شاركت دوريس في تحرير كتاب بعنوان « المرأة والتغير الاجتماعي في شمال أفريقيا: ما الذي يعتبر ثوريا؟» (2017) كما ألفت كتابين بعنوان «النسوية والإسلاموية: النوع الاجتماعي والمساواة في شمال إفريقيا» (2001 و 2015)؛ و«نساء مسلمات على طريق التقدم: نساء يرفعن أصواتهن في المغرب وفرنسا (2008). علاوة على ذلك ،كتبت غراي العديد من المقالات العلمية وفصول كتب حول النوع الاجتماعي والعدالة الانتقالية في تونس علاوة على كونها تحاضر بشكل دائم حول مواضيع حقوق المرأة والنوع الاجتماعي في شمال إفريقيا. كما عملت سابقا صحفية ومراسلة أجنبية في أكثر من 20 دولة أفريقية لعشر سنوات.

لمحة عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية

يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية عبر المجتمع والحدود للتصدي لأسباب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومعالجة عواقبها. نؤكد على كرامة الضحايا ونكافح الإفلات من العقاب ونعزز المؤسسات المستجيبة في المجتمعات الخارجة من حكم قمعي أو صراع مسلح وكذلك في الديمقراطيات الراسخة حيث لا تزال المظالم التاريخية أو الانتهاكات الممنهجة دون حل. يتطلع المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى عالم تقوم فيه المجتمعات بخرق دائرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وترسي أسس السلام والعدالة والاندماج. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا على شبكة الانترنت www.ictj.org

المحتويات

ملخص تنفيذي 5

التوصيات 7

1. مقدمة 9

2. المنهجية 11

3. الانتهاكات التاريخية وتقصي الحقائق 12

العدالة الانتقالية في تونس 15

4. النساء: ضحايا تونس المنسيات 17

زوجات المعتقلين السابقين 17

سنوات المحنة 18

زوجات متحجبات 19

العيش في كنف الخوف وانعدام الثقة في السلطات 19

بعد الافراج :تواصل الصدمة في البيت 20

أطفال المعتقلين السابقين 20

العلاقات الوالدية المتصارعة 21

الفرص الضائعة 22

الصدمات المتوارثة عبر الأجيال 22

الاهتداء إلى الطريق في المجال السياسي 22

قريبات شهداء الثورة 23

5. احتياجات ومطالب الضحايا غير المباشرين 25

الحاجة إلى تمكين الضحايا غير المباشرين 25

مطالبات بفرص اقتصادية وتعليمية أكبر 25

نداءات من أجل الكرامة 26

6. تحديات معالجة تجارب الضحايا غير المباشرين 27

عدم فهم تعريف الضحية 27

العنف الجنسي في المجال الخاص 27

استمرار الشائعات اليوم: الانقسامات العقائدية والحضرية والريفية 27

الخاتمة 30

التوصيات 32

المراجع 34

ملخص تنفيذي

يركز هذا التقرير على «الضحايا غير المباشرين» لانتهاكات حقوق الإنسان في تونس، أي زوجات وأخوات وأبناء السجناء السياسيين في تونس ، فضلا عن أمهات الشهداء، الذين عانوا من التمييز والإقصاء الاجتماعي وعنف الشرطة والمضايقات بسبب سجن أقاربهم خلال حقبة الديكتاتورية[1]. ربما لم يتعرض هؤلاء الضحايا إلى السجن أو التعذيب البدني أو حتى الموت مثل أقاربهم، إلا أنهم عانوا من الاضطهاد والتمييز وتكبدوا مصاعب اقتصادية شديدة و ضربت عليهم عزلة بعد احتجاز أحد أفراد الأسرة بسبب أنشطته السياسية و / أو الدينية. كما فصلوا من العمل وطردوا من المدرسة و / أو أخضعوا إلى عمليات تفتيش ومضايقات عشوائية من قبل الشرطة، الأمر الذي نجم عنه فرار بعض النساء من البلاد صحبة أطفالهن في كثير من الحالات ودون حمل ملابس سوى تلك التي يرتدينها، وذلك هرباً من حياة العزلة المؤلمة ومن المضايقة.

لم تتوفر إلى حد الآن، دراسة موضوعية ومنهجية عن هؤلاء الضحايا، الذين عانوا من الإدراج في القائمة السوداء الاقتصادية، والحرمان من أصول المحاكمة العادلة (الإجراءات القانونية الواجبة)، فضلاً عن انتهاكات حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على هذه الفئة من الضحايا الذين غالبًا ما يتم تجاهلهم أو تكميم أفواههم خلال مسار العدالة الانتقالية ومرحلة بناء الأمة في فترة ما بعد الانتفاضة.

صار من المستحيل تقريباً جمع بيانات دقيقة[2] عن عدد الأشخاص الذين تم احتجازهم، بما في ذلك النساء الناشطات[3]، لأسباب سياسية خلال حقبة الحكم الديكتاتوري لتونس (1955-2011). ما هو معروف هو أن أفراد الأسرة المباشرين والموسعة لهؤلاء السجناء، الذين تعرضوا أيضاً إلى انتهاكات حقوق الإنسان، ما زالوا يعانون من آثار تلك الانتهاكات إلى اليوم. يثير مصيرهم أسئلة مهمة في خطاب حقوق الإنسان لأن الانتهاكات التي عانوا منها لا تتناسب بشكل جيد مع روايات حقوق الإنسان النمطية، التي تميل إلى إعطاء الأولوية للانتهاكات المدنية والسياسية والاعتداءات على السلامة الجسدية. تستند النتائج في هذا التقرير إلى مقابلات مكثفة أجريت خلال جويلية وأوت وديسمبر سنة 2017 [4] مع أكثر من 250 امرأة من أفراد أسر المعتقلين وأمهات الشهداء من تسع مناطق بالإضافة إلى العاصمة تونس.

أفادت العديد من الضحايا أن الآثار الأكثر شيوعا واستدامة المترتبة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها تكمن في انهيار الأسرة وفقدان الثقة في النظام القضائي والسياسي، إلى جانب زرع بذور الريبة بين أفراد الأسرة والمجتمعات المحلية حيث يشعرون أنهم تمت خيانتهم[5].

وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تشكل الأسر لبنات بناء المجتمع؛ وبالتالي، فإن تدمير وحدة الأسرة تنجم عنه عواقب وخيمة على الأفراد والمجتمع. أدى الفصل القسري بين أفراد العائلة – الزوجات عن الأزواج والأمهات والآباء عن الأبناء والبنات - في معظم الحالات إلى حدوث قطيعة دائمة أو نشوب نزاع عائلي.

على سبيل المثال، عندما كان الأزواج مسجونين، كان يمارس على زوجاتهم ضغط شديد جدًا في بعض الأحيان إلى درجة أنهن كن مجبرات على منح أطفالهن إلى أفراد عائلاتهن الموسعة من أجل تربيتهم. علاوة على ذلك ، كان على النساء اللواتي لم يعملن من قبل خارج المنزل أو اللواتي فقدن وظيفتهن نتيجة لارتباطهن بـ «عدو الدولة» أن يدررن دخلاً و / أو يعتمدن بشكل كبير على الدعم المالي

[1] استخدم مصطلح «الضحية غير المباشرة» في الخطاب المتعلق بقضايا حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية للإشارة إلى الأسر التي عانت من انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحقبة الديكتاتورية ؛ ومع ذلك ، فإن العديد من هؤلاء التونسيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني يصرون على أنهم «ضحايا» في حد ذاتهم ولا يعتبرون أنفسهم في وضع «الضحية غير المباشرة». طبقاً لقانون العدالة الانتقالية التونسي ، الذي يشكل أساس عهدة هيئة الحقيقة والكرامة في البلاد. يعني مصطلح «الضحية» أي فرد أو مجموعة أو كيان معنوي عانى من ضرر ناجم عن انتهاك معين. «انظر أيضًا ريتشي ، الأثر الاجتماعي.
في شيسني ليند وموير ، العقوبة غير المرئية ؛ و سبيغا ، «محاكمة لوبانا».

[2] هيومن رايتس ووتش ، «الحبس الانفرادي الطويل المدى.

[3] يُستخدم مصطلح «ناشط» في تونس عادة للإشارة إلى أنصار حقوق المرأة اليساريين أو الأكثر علمانية. إلا أن هذا التقرير يستخدم المصطلح على نطاق أوسع ، معترفا بأن الإسلاميين ، وهو مصطلح بات يشير في تونس إلى أنصار حزب النهضة أو الأحزاب السياسية الأخرى ذات الجذور الدينية ، يمكن أن يكونوا ناشطين أيضا.

[4] أجريت المقابلات في جولتين ، واحدة خلال شهري جويلية وأوت2017 وأخرى في ديسمبر 2017.

[5] تعد الروابط الاجتماعية مهمة لإدراك الفرد للرفاه أو السعادة.هيليويل وآخرون ،تقرير السعادة العالمي ، الفصل الثاني.

والاجتماعي للأقارب.

كما تعرضت قريبات السجناء السياسيين إلى المضايقة بسبب نظام المراقبة الإدارية التونسي (الذي يطلب من أقارب السجناء أن يحضروا يوميا إلى مراكز الشرطة المختلفة لتأكيد وجودهم في مكان مرجع نظرهم) فضلا عن اضطرارهن إلى السفر لمسافات طويلة لإيصال «القفة» (السلال التقليدية) التي تحتوي على الطعام والملبس والبطانيات و / أو دواء لأقاربهن المسجونين، الذين غالباً ما يتم نقلهم إلى سجون أخرى من أجل زيادة العبء على الأسر. عانت العديد من النساء من التحرش الجنسي والعنف، أحيانا على أيدي ضباط الشرطة خلال فترات تحولهن إلى المراكز لتسجيل حضورهن، وأوقات أخرى من قبل الجيران أو غيرهم في المجتمع الذين استغلوا حالة استضعافهن المتزايد في غياب أفراد الأسرة الذكور. وقد زاد هذا النوع من المضايقات والعنف في تعزيز شعور هؤلاء الضحايا بالعار والغربة وكراهية الذات، خاصة بالنظر إلى المجتمعات الدينية المحافظة للغاية التي عاشت فيها معظمهن.

كان المعتقلون، بمجرد إطلاق سراحهم من السجن، يجدون أنفسهم غير قادرين في كثير من الأحيان على استئناف علاقاتهم الأسرية الطبيعية مع أحبائهم ، وهم قد عادوا لتوهم من زنزانات التعذيب إلى منازلهم.

أدى عدم القدرة على الانخراط في علاقات زوجية سليمة، في بعض الحالات، إلى تفاعلات عنيفة مع أفراد أسرهم. رغم شعور العديد من الزوجات والأخوات والأمهات بالحاجة إلى الوقوف إلى جانب رجالهن المضطهدين، فقد كشفت المقابلات المجراة معهن أن بعض الأطفال يستاءون من خيارات آبائهم السياسية، الذين يلومونهم على تدمير أملهم في حياة كريمة. كما قامت الأسر في بعض الحالات، بإرغام بناتهن على تطليق أزواجهن أثناء وجودهم في السجن والزواج من رجل من الشرطة أو قوات الأمن، من أجل رفع وطأة العزلة والمضايقة من جانب الأسرة الموسعة. من الضروري أن تدرس هذه المجموعة من النتائج بطريقة منتظمة، من أجل البدء في فهم الأثر الكامل الناجم عن تدمير الدولة المتعمد للعائلات على الضحايا غير المباشرين.[6]

لقد قضى الكثير من التونسيين معظم حياتهم يعيشون في ظل حكم قمعي حيث يبدو واضحا من المقابلات، أن بعض آثار هكذا حياة لم تقتصر على النساء فحسب، بل انتقلت في بعض الحالات إلى عائلاتهن. لا يمكن إصلاح انعدام الثقة الراسخ والمبرر في مؤسسات الدولة الذي تم التعبير عنه في المقابلات مع الضحايا (سواء المباشرة أو غير المباشرة) إلا من خلال الجهود التي تبذلها الدولة لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي كابدها الضحايا، ومعالجة احتياجاتهم وضمان عدم -تكرارها.

شرعت تونس بعد ثورة 2011، في إتباع مسار يعالج انتهاكات حقوق الإنسان السابقة ضمن إطار شامل تأسس بسن القانون الأساسي المتعلق بإرساء وتنظيم العدالة الانتقالية. إلا أن هذا المسار واجه العديد من التحديات، من ضمنها الوضع السياسي الصعب ، بينما أعرب الضحايا عن إحباطهم من عدم تحقيق النتائج.

بالإضافة إلى ذلك، في الوقت الذي عانت فيه هيئة الحقيقة والكرامة من الانقسامات الداخلية، شهد إرساء الدوائر المتخصصة بطء في التنفيذ. أما العناصر الأخرى الواردة في القانون مثل– جبر الضرر، وحفظ الذاكرة والإصلاح المؤسسي - فلا يزال تحققها مرتقبا.

يقدم هذا التقرير الوثائق والتحليلات التي تهدف إلى تعزيز الفهم الحالي لتجارب هذه الفئة من الضحايا. و يؤكد على أهمية إشراك الضحايا بفاعلية في مسار التحول المجتمعي. يجب أن يعترف مسار العدالة الانتقالية في تونس بتجارب الضحايا غير المباشرين وأن يسعى إلى معالجة عواقب الانتهاكات التي واجهوها. كما يبرز التقرير أن ذلك يتجاوز مجرد ضمان مشاركتهم في المسار، على أهميتها، إلى الإسهام في قدرتهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم والتعويض عن الفرص التي حرمتهم منها الدولة.

[6] توجد دراسة داخلية غير منشورة تجريها منظمة الأمم المتحدة للمرأة نيابة عن هيئة الحقيقة والكرامة (TDC) بشأن تأثير انتهاكات حقوق الإنسان على الأسرة ، لذلك توجد بعض المؤشرات على إمكانية أن مجموعة الأدبيات القليلة ، ولكنها مهمة، حول هذا الموضوع قد تكون في تزايد.

التوصيات

يجدر بهيئة الحقيقة والكرامة القيام بما يلي[7]:

- إدراج أقسام محددة حول النساء في تقريرها النهائي، بما في ذلك النساء «الضحايا غير المباشرات»، وتجاربهن الفريدة مع القمع ومطالبهن، وأسباب وآثار الانتهاكات التي تعرضن لها، مع تضمين تحليل خاص بالنوع الاجتماعي في جميع أجزاء التقرير.
- الإعلان عن هوية الضحية ، مع التركيز على ضحايا العنف السياسي.

ينبغي على الحكومة التونسية القيام بما يلي :

- تقديم اعتذار علني نيابة عن الحكومة للضحايا غير المباشرين وتضمنيه اعتراف الدولة بمسؤوليتها عن انتهاكات حقوق الإنسان، بحيث لا يمكن وصف هذه الأعمال بأنها استثنائية ارتكبتها عناصر ضالة في قوات الأمن والشرطة.
- وضع برامج للعمل الإيجابي (التمييز الإيجابي باللغة الفرنسية) موجهة لأطفال المعتقلين السياسيين، حتى يتمكنوا من استئناف تعليمهم، سواء في المدرسة المهنية أو المدرسة الثانوية أو الجامعة أو برنامج تدريب على العمل.
- تيسير عمل مجموعات الدعم (حلقات النقاش) للإحاطة بأطفال السجناء السياسيين والضحايا غير المباشرين.
- الشروع في تيسير حصول الضحايا غير المباشرين وأسرهم على استشارات الصحة العقلية المجانية أو المدعومة.
- البدء في تيسير وصول الضحايا غير المباشرين وأسرهم إلى خدمات طبية مجانية أو مدعومة.
- دفع جبر ضرر مالي كجزء من عهدة صندوق الكرامة، وهو الجهاز المسؤول عن إدارة البرنامج الشامل لجبر الضرر الذي توصي به هيئة الحقيقة والكرامة.
- إصلاح قوات الشرطة و الأمن من أجل ردع، و منع، و معاقبة المضايقات و غيرها من السلوكيات المسيئة.
- إنشاء لجنة مكلفة بمراجعة الكتب المدرسية ونشرها لتشمل إشارات إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الأنظمة السابقة.
- زيادة الوعي بالعنف السياسي كشكل من أشكال العنف ضد المرأة بموجب قانون مكافحة العنف ضد المرأة الصادر سنة 2017 في تونس.

على المجتمع الدولي والمجتمع المدني التونسي أن قوما بـ:

- اتخاذ خطوات استباقية لضمان إدراج وتمثيل الضحايا غير المباشرين يشمل المنحدرين من مناطق مختلفة، في إطار البرامج والمبادرات الأخرى ذات الصلة بالضحايا ، وخاصة تلك الخاصة بالنساء الضحايا.
- إجراء دراسة منهجية حول عدم المساواة التي تتعرض لها النساء في تونس بناءا على عوامل مختلفة، مثل انتمائهن السياسي، والطبقي، والجغرافي، الخ، مثل التركيز بشكل عام على عدم المساواة بين الرجال و الاناث.
- النظر في إدراج منح للضحايا غير المباشرين في برامج التنمية ليتم استخدامها في التعليم أو المشاريع الناشئة للحساب الخاص أو التدريب الحرفي أو المهني. وينبغي أن تعترف هذه المنح صراحة بوضع المستفيدين كضحايا.

[7] يدرك المركز الدولي للعدالة الانتقالية أنه يحين وقت النشر ، تكون هيئة الحقيقة والكرامة بصدد صياغة تقريرها النهائي. إن طلبات الضحايا التي تم تقديمها والتي تتعلق بالتوصيات التي ستقدمها هيئة الحقيقة والكرامة مدرجة في التوصيات إلى الحكومة التونسية. ولا تزال تلك المطالب ، وكذلك تلك الموجودة هنا ، لاتزال ذات صلة بينما تقوم هيئة الحقيقة والكرامة بصياغة تقريرها النهائي وتشرع في التوعية به ونشره فيما بعد.

- المساعدة على إنشاء مواقع تذكارية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في تونس التي تمثل تجارب الضحايا غير المباشرين.

- على سبيل المثال، تحويل السجون السابقة إلى مواقع للذكرى والتعليم
- لتحقيق هذه الغاية، يستحسن التعاون مع مواقع تذكارية أخرى، مثل متحف التمييز العنصري في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا ؛ متحف شتازي Stasi (مصلحة الأمن في ألمانيا الشرقية) في برلين ؛ متحف الإبادة الجماعية في كيغالي ورواندا ، إلخ.
- دعم إنشاء مجموعة من الأدبيات والأفلام الوثائقية وغيرها من أشكال الرواية التي تؤرخ لتجربة الضحايا غير المباشرين وعائلاتهم ضمن تاريخ انتهاكات حقوق الإنسان التي تقرها الدولة في تونس.
- إجراء بحث لفهم احتياجات ومطالب أطفال المعتقلين السابقين بشكل أفضل.

«صرنا سجينات أفعال والدينا».

- هند و كريمة، ابنتا سجينين سياسيين سابقين وتبلغان من العمر 24 و 22 سنة

«وبما أننا اضطررنا للعيش في عزلة لسنوات عديدة، من الصعب إعادة الاندماج في المجتمع. بالنسبة لزوجي ولي، باتت العلاقات الزوجية العادية صعبة. فهو يفضل أن يكون وحيدا. عانى كثيرا من العنف. ما زال منزلنا مليئًا بشوائب سنوات الشك.»

- شهيرة ، زوجة سجين سياسي سابق

1. مقدمة

اندلعت في تونس أواخر عام 2010 وأوائل 2011 انتفاضة شعبية ضد الحكومة القمعية لزين العابدين بن علي أسرت أنظار العالم وصارت الأولى في سلسلة من الحركات المنددة بالقمع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). تحركت الحكومة المؤقتة الجديدة التي تولت السلطة بسرعة ملحوظة للبدء في تنفيذ مسار العدالة الانتقالية في البلاد[8]. فاز حزب حركة النهضة الإسلامي (أو حزب النهضة أو النهضة) بأول انتخابات ديمقراطية تجرى في البلاد وذلك في شهر أكتوبر / تشرين الأول سنة 2011. تجدر الإشارة إلى أن معظم أعضاء هذا الحزب سجنوا و عُذِّبوا و / أو نفوا ، أو تعرَّضُوا لتمييز خطير، واستبعاد اجتماعي ، وضائقة اقتصادية خلال حقبة الديكتاتورية، مما يعني أنهم كانوا أكثر وعيا بالقضايا التي تواجه الضحايا ومن يعيشون في المناطق المهمشة.

أنشأت الحكومة الجديدة وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في جانفي 2012 للقيام، من بين مهام أخرى، بصياغة قانون شامل للعدالة الانتقالية. وهو ما حدث بالفعل إذ تبنى المجلس الوطني التأسيسي لتونس رسميا القانون الأساسي المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها في 15 ديسمبر 2013 عدد 53-2013 (قانون العدالة الانتقالية).

مَثَّلَ قانون العدالة الانتقالية استجابة لخصوصيات السياق التونسي حيث وضع الخطوط العريضة لمسار يرمي إلى الكشف عن الحقيقة وإرساء العدالة في البلاد وشدَّد على إبلاغ أصوات النساء بوصفها جزء لا يتجزأ من ذلك المخطط. لم تمر سوى فترة وجيزة حتى أحدثت في البلاد هيئة الحقيقة والكرامة في شهر جوان لسنة 2014 التي تعرف اختصارا بالفرنسية (IVD) ، أو بالانغليزية (TDC). يعتبر هذا الاسم المميز لافتا ضمن لجان الحقيقة على مستوى العالم لأصالته ، حيث لم تتضمن أية لجنة حقيقة أخرى مصطلح كرامة في عنوانها. فضلا عن أنه يعترف بمصطلح كرامة العربي كرمز للصرخة التي أطلقها المحتجون حلال المظاهرات التي تسببت في سقوط نظام بن علي. تشير الكرامة في تونس عادة إلى: القدرة على العمل من أجل كسب العيش بشرف ، والوصول إلى التعليم العام دون مواجهة التمييز القائم على الانتماء الديني أو السياسي ، والتمتع الكامل بجميع الحقوق الممنوحة للمواطنين التونسيين. ووفقًا لإحدى السيدات اللائي تمت مقابلتهن في هذه الدراسة، «تعني الكرامة التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها كل مواطن [آخر] في البلاد»[9].

يعرِّف قانون العدالة الانتقالية الضحية تحديدًا بصفته شخصًا عانى مباشرة من انتهاك لحقوق الإنسان ، مثل السجن لدوافع سياسية ، أو أحد أفراد عائلة هذا الشخص. إذ ينصُّ قانون العدالة الانتقالية على أن:

> «الضحية هي كل من لحقه ضرر جراء تعرُّضه لانتهاك على معنى هذا القانون سواء كان فردا أو جماعة أو شخصا معنويا.وتعد ضحية أفراد الأسرة الذين لحقهم ضرر لقرابتهم بالضحية على معنى قواعد القانون العام وكل شخص حصل له ضرر أثناء تدخله لمساعدة الضحية أو لمنع تعرضه للانتهاك.ويشمل هذا التعريف كل منطقة تعرضت للتهميش أو الإقصاء الممنهج.»

[8] ويعزى ذلك جزئيا إلى التقليد القديم المتمثل في تقدير أهمية القانون في تونس. ليس من قبيل الصدفة أن يحمل أحد الأحزاب السياسية الأولى ، التي تأسست في عام 1920 ، اسم «دستور» ، في إشارة إلى دستور عام 1863 ، وهو مؤشر على تقاليد تونس وإيمانها بالسلطة العليا لهذه الوثيقة القانونية . البرنوصي ، «التاريخ الطويل للنزعة الدستورية في تونس »

[9] لتوفير أقصى قدر من السرية للمشاركين ، نقوم في معظم الحالات بحذف أسماء الأشخاص وأماكن وتواريخ المقابلات.

كما ينص قانون العدالة الانتقالية على أن:

> « جبر ضرر ضحايا الانتهاكات حق يكفله القانون والدولة مسؤولة على توفير أشكال الجبر الكافي والفعال بما يتناسب مع جسامة الانتهاك ووضعية كل ضحية. على أن يؤخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة عند التنفيذ.جبر الضرر نظام يقوم على التعويض المادي والمعنوي ورد الاعتبار والاعتذار واسترداد الحقوق وإعادة التأهيل والإدماج ويمكن أن يكون فرديا أو جماعيا ويأخذ بعين الاعتبار وضعية كبار السن والنساء والأطفال والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والفئات الهشة [10]

يركز هذا التقرير على «ضحايا تونس غير المباشرين»[11]، أو، كما ينص القانون ، أولئك « .... الذين لحقهم ضرر لقرابتهم بالضحية للضحية» - في علاقة بمسار العدالة الانتقالية الجاري تنفيذه في البلاد.

عانى هؤلاء الضحايا وهم في الغالب من النساء، من مشقة لا حصر لها، خلال كل من عقود الحكم الدكتاتوري وفي السنوات التي تلت ذلك. كان من بين أبرز النتائج تدمير وحدة الأسرة ، سواء في الآن أو مع مرور الوقت نتيجة لذلك التفكك البطيء للعلاقات التي تغيرت بشكل لا رجعة فيه بسبب تصرفات الدولة. يعد الفقر والحرمان من الحقوق والمضايقة الجسدية والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وانعدام الثقة في سلطات الدولة من بين الآثار الأخرى الطويلة المدى التي وصفتها النساء اللائي تمت مقابلتهن لغرض هذا التقرير. تلقفت إحدى النساء، تدعى نجاة وزوجة أحد السجناء السياسيين السابقين، جيدا شيوع ما عانته هؤلاء النسوة قائلة: «ذراع الدولة الطويلة طالت كل فرد من أفراد المجتمع بشكل صار جعل الجيران يتجنبونك كما لو كنت تحمل مرض معدي ومميت. كان الثمن الذي دفعناه من أجل تحسين تونس باهضًا للغاية».[12]

تسببت انتهاكات حقوق الإنسان ضد قريبات اللذين تعرضوا للاستهداف والتعذيب والسجن في إصابتهن بآثار طويلة الأمد من دون أن تلوح نهاية محددة في الأفق. من المرجح أن تظل قصصهم طي الكتمان إذا لم يتم البحث عنها بشكل حثيث ومشاركتها مع الرأي العام. يسعى هذا التقرير إلى القيام فقط بما يلي: سرد قصص الذين لحقهم ضرر بسبب الأنشطة السياسية - المفترضة أو الحقيقية - لأحبائهم. لئن كان يتعذر على التقرير محاولة توثيق كل تجربة فردية، فهو يهدف إلى توفير إحساس أعمق بملفات أولئك الذين تضرروا وبالقواسم المشتركة الموجودة بين حقائقهم المتنوعة. تمت صياغة التقرير على أمل المساهمة الإيجابية في بناء تونس جديدة.

بينما سجلت هيئة الحقيقة والكرامة بعض قصص هؤلاء النساء أثناء عملية جمع البيانات من الضحايا ، فإن العديد منها لم يرى إلى التسجيل سبيلا من أي شخص قبل إجراء هذه المقابلات. بالإضافة إلى ذلك، كان عدد البيانات التي قدمتها النساء إلى هيئة الحقيقة والكرامة متدنيًا نسبيًا. ولذلك كان الهدف من هذا البحث هو جمع روايات هؤلاء النساء بطريقة تثبت صدقية تجاربهن كضحايا وكتونسيات وتجعل من المستحيل تجاهل مطالباتهن بالعدالة وبالاعتراف بالضرر الذي لحق بهن وأسرهن. رغم أن مسار تقصي الحقيقة والكشف عنها في تونس لايزال متواصلا منذ عدة سنوات، فإن تجميع أجزاء الذاكرة الجماعية للمجتمع التونسي سيستغرق وقتاً أطول بكثير. ومن ثم ، فإن فهم طائفة كاملة من أولئك الذين انتهكت حقوقهم في الماضي ، وكيفية القيام بذلك ، يعد أمرًا حاسمًا لنجاح مستقبل تونس الديمقراطي.

يجب أن تؤدي النتائج والتوصيات المتشاركة هنا إلى تحرك ملموس من قبل الحكومة التونسية والمجتمع المدني لإدماج هؤلاء النساء وقصصهن بالكامل في مسار إقرار تونس بإرثها القمعي. تعتبر احتياجاتهن فريدة من نوعها ويجب أن تكون الحلول كذلك - سواء كانت في شكل كشف الحقيقة ، أو جبر الضرر ، أو المساءلة ، أو الإصلاحات التي تضمن أن الأجيال القادمة لن تتعرض أبداً لذات العنف والقمع مرة أخرى.

[10] المجلس الوطني التأسيسي التونسي. (2013). القانون الأساسي المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها عدد 53 ، الفقرة 4 ، الفصلين 10-11. الترجمة من اللغة العربية والفرنسية إلى اللغة الإنجليزية من قبل المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

[11] .

[12] لضمان سرية هوية المستجوبين (المستفتيين)، يتم استخدام الأسماء المستعارة في سياق هذا التقرير، وفي معظم الحالات، لا يتم نسب الاقتباسات إلى فرد معين. وقد تم استثناء أمهات شهداء الثورة والمسؤولين الحكوميين، الذين يحظون بمكانة في نظر الناس؛ بحيث تظهر أسمائهم دون تغيير. كما تم تغيير مكان المقابلة أو حذفها عندما يمكن التعرف على شخص بسهولة من خلال هذه المعلومات

2. المنهجية

يستند هذا التقرير إلى أبحاث استخدمت مقابلات منظمة وشبه منظمة لأفراد مختارين من السكان المستهدفين: ضحايا غير مباشرين لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في تونس منذ أوائل الستينيات إلى حين اندلاع الثورة والسنوات التي تلت. بالإضافة إلى المقابلات الفردية، تم تشكيل عشر مجموعات تركيز في تسع جهات بما في ذلك العاصمة تونس. يتم تعريف الضحايا غير المباشرين في هذا التقرير على أنهم رجال ونساء وأطفال عانوا من التمييز والإقصاء الاجتماعي وعنف الشرطة والمضايقة ليس بسبب أي أنشطة خاصة بهم ولكن نتيجة سجن أقاربهم.[13] على الرغم من أن مصطلح «الضحية غير المباشرة» ليس مثاليًا على الإطلاق ، ويفضل العديد من الأشخاص داخل تونس وخارجها الإشارة إلى هذه المجموعة كضحايا بدون نعت ، فإننا نستخدمها في هذا التقرير حتى نظل موجزين ودقيقين عند الإشارة إلى الأفراد في هذه المجموعة.

تمثلت إحدى الأولويات الرئيسية لهذا البحث في اختيار أكثر العينات تنوعًا من فئة الضحايا غير المباشرين. تَمَكَّنا من خلال أخذ عينات هادفة، من تحديد ما يقرب من 300 امرأة ممن استوفين متطلبات الدراسة، والتي شملت صفة زوجة أو أخت أو أم أو ابنة سجين سياسي سابق. قام المؤلف بإجراء مقابلات مع 250 امرأة من بين هؤلاء النسوة خلال شهري جويلية وأوت لسنة 2017 وفي مرحلة أخرى في ديسمبر من نفس العام. كما أجريت مقابلات مع أمهات «شهداء الثورة». الشهداء في هذا السياق هم في الغالب من الشباب الذين أصيبوا بجروح خطيرة أو قتلوا خلال انتفاضة أواخر 2010 وأوائل 2011.

تم إيلاء عناية كبيرة للوصول إلى أكبر عينة تمثيلية ممكنة من الضحايا. من المهم أن نتذكر أن النساء في تونس لا يشكلن مجموعة متجانسة: إذ توجد فروقات كبيرة، على سبيل المثال، بين الأكثر علمانية، والنخبة الحضرية الفرانكفونية في معظمها وذوي التوجه الأكثر تدينا ، والناطقين باللغة العربية الذين تلقوا تعليما رسميا أقل ، لا سيما في المناطق المهمشة من البلاد.

وتبعا لذلك ،اختير الذين تمت مقابلتهم من جميع المدن الساحلية الكبرى (تونس العاصمة وصفاقس والمنستير ونابل وقليبية) ومن المدن الصغرى في الجهات المهمشة (توزر، تطاوين وسيدي بوزيد والكاف والقصرين وقفصة). ولهذا السبب ،كانت مساعدة برنامج المركز الدولي للعدالة الانتقالية فرع تونس، إلى جانب جمعيات المجتمع المدني التي مثلت مختلف أنحاء البلاد ، بما في ذلك شبكة المنظمات النسائية التي قدمت معا في إطار شبكة «العدالة الانتقالية للنساء أيضا» ، لا تقدر بثمن. تكبدت اللواتي أجريت معهن المقابلات في العديد من الحالات مشقة السفر من المدن الصغرى المجاورة لحضور المقابلات ؛فعلى سبيل الذكر قدمت نساء أصيلات مدينة سوسة من مدن بعيدة مثل المنستير أو صفاقس. كان من ضمن المشاركات في المقابلات نساء منتميات إلى حزب النهضة (الأكثر عدد) ، ونساء منتميات إلى منظمات يسارية ونقابات ، ويوسفيات[14]، وأمهات شهداء الثورة.

تم تحليل البيانات باستخدام مقاربة «النظرية الراسخة»، وهي منهجية نوعية طورها غلاسر وشتراوس في جامعة شيكاغو[15]. تعد النظرية الراسخة بمثابة أساس لبناء نظرية تقوم على تحليل البيانات. وهكذا، بدأ البحث بمجموعة من الأسئلة المتفرقة المفتوحة ، ثم وقع، على ضوء الردود، تحديد مواضيع مشتركة يمكن استكشافها بمزيد من التفصيل. سمحت هذه الطريقة بالحصول على الحد الأقصى من المدخلات من فئة السكان المستهدفة، حيث منح الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات منبرا للتعبير عن تجاربهم. شمل بروتوكول المقابلة الأسئلة التالية:

1. من هي الضحية في نظرك ؟
2. ما هي توقعاتك من هيئة الحقيقة والكرامة و / أو الحكومة التونسية؟

[13] الأمم المتحدة ، مبادئ العدل الأساسية (2005) والمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف (2005) ؛ المجلس الوطني التأسيسي ، القانون الأساسي.

[14] يشير مصطلح «يوسفي» إلى أفراد من تونس من الذين كانوا موالين، خلال الفترة القريبة من زمن الاستقلال ، لصالح بن يوسف الذي عارض الحبيب بورقيبة. فبينما اقترح بورقيبة مسار استقلالي تدريجي عن فرنسا ، دعا بن يوسف وأتباعه إلى استقلال فوري وكامل. لقد أبقى اقتراح بورقيبة المناطق الجنوبية من تونس تحت الحكم الفرنسي لفترة أطول من الزمن ؛ وبالتالي ، فإن الغالبية العظمى من اليوسفيين يقيمون في المناطق الأكثر تهميشًا في جنوب تونس.

[15] غلاسر وشتراوس اكتشاف النظرية الراسخة.

3. بما أن هيئة الحقيقة والكرامة التونسية هي الأولى في العالم التي تضم مصطلح «الكرامة» في عنوانها، ماذا تعني الكرامة بالنسبة لك؟

4. إذا كنت أدليت بشهادتك أمام هيئة الحقيقة والكرامة، هل امتنعت عن ذكر أشياء كنت تعتبرها، مع ذلك، هامة ؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي؟

قسمت النتائج إلى جزئين على أساس رزنامة المقابلة. في الجزء الأول ، تم جمع بيانات موجزة كمية ، تتكون في المقام الأول من المعلومات الديموغرافية ، مثل اسم الشخص الذي تمت مقابلته ، والعمر ، وبلد المنشأ ، والحالة الاجتماعية ، وعدد الأطفال ، وطبيعة الارتباط بالضحية «المباشرة». كما تضمن هذا القسم أسئلة من قبيل: هل قمت بايداع ملف لدى هيئة الحقيقة والكرامة (TDC)؟ هل استدعيت شخصيا للإدلاء بشهادة ً؟ تم في الجزء الثاني، تحليل الأسئلة المفتوحة في المقام الأول ، مثل تلك المذكورة أعلاه ، وكذلك الأسئلة التالية:

1. هل ترغب في أن يتم الاعتراف بمصيرك علانية ، وإذا كانت الإجابة بنعم ، كيف تريد أن يتم تذكره؟

2. ما هي توقعاتك من هيئة الحقيقة والكرامة؟

3. ماذا تتوقع من سلطات الدولة؟

تم اتخاذ كل خطوة ممكنة لتجنب إعادة الإيذاء وتهميش المشاركين في المقابلات من خلال السماح لهم بالتحدث حول مواضيع ذات أهمية لهم وعدم الإصرار على ايجابتهم على الأسئلة.

يهدف التقرير إلى إلقاء الضوء على مجموعة من الضحايا الذين غالبًا ما يتم تجاهلهم أو تكميم أفواههم في مسار العدالة الانتقالية وبناء الدولة بعد الانتفاضة. لا تزال تونس ، شأنها في ذلك شأن معظم مجتمعات ما بعد المرحلة الانتقالية ، تتسم بشك المواطنين بعضهم في بعض حيث لم يكن الناس على يقين دائمًا من موقف كل منهم في عهد الديكتاتورية. ومن ثم ، قد يكون الأمر أقل تعقيدًا بالنسبة إلى شخص دخيل يجمع المعلومات حول موضوعات حساسة مثل تلك الموجودة في هذا التقرير. غير أن المؤلف يدرك «خطر التمثيل»، أي «عواقب الاستعانة بمقاولي العدالة الانتقالية الدوليين الذين يتحدثون نيابة عن الجماعات والأفراد الذين» يصنفونهم «كضحايا».[16]

الانتهاكات التاريخية وتقصي الحقيقة.

كانت تونس، قبل وقت طويل من اندلاع انتفاضات سنة 2011 ، تعرف بالبلد العربي ذي الأغلبية المسلمة الذي منح المرأة حقوقًا أكثر مقارنة بأي دولة أخرى في المنطقة. بعد ستة أشهر من الاستقلال عن فرنسا في عام 1956 ، أصدر الحبيب بورقيبة ، وهو أول رئيس في فترة ما بعد الاستعمار، مرسومًا جديدًا يقضي بسن مجلة الأحوال الشخصية (PSC) التي ألغت ، من بين أحكام أخرى ، تعدد الزوجات ، ونصت على أن يكون الزواج مستندًا إلى رضى كل من الشريكين ، ووضعت إجراء قضائيا جديدا يتعلق بالطلاق[17]. تم إصدار مجلة الأحوال الشخصية في 13 أوت 1956 ، حتى قبل أن تتبنى الدولة أول دستور لها بعد الاستعمار في عام 1959. وهكذا أعلنت الحكومة يوم 13 أوت عيدا للمرأة ، على النقيض من بقية دول العالم ، التي تحتفل باليوم العالمي للمرأة في 8 مارس.علاوة على ذاك، شرع بورقيبة في تطبيق برنامج التعليم المجاني للبنات والبنين وشجع عليه ، كما مهد الطريق أمام النساء ليدمجن أنفسهن في الحياة العامة.

إلا أن تكلفة هذه النزعة « النسوية للدولة «[18] كانت باهظة: إذ تعرض كل من عارض وشكك في حكم بورقيبة إلى السجن والاضطهاد والتعذيب، بما في ذلك المدافعات البارزات عن حقوق المرأة، مثل راضية

[16] باكلي-زيستل،معالجة قضايا العنف الجنسي.

[17] إن مجلة الأحوال الشخصية «PSC» ، المشار إليها أيضًا باسم قانون الأسرة ، هي قانون قائم على أساس ديني ويتعلق على نطاق واسع بالزواج ، والطلاق ، وحضانة الأطفال ، والميراث ، ونقل الجنسية.

[18] تُعرِّف أميرة المهذبي حركة المرأة على أنها «الاستغلال الحكومي المنظم والواضح للقضية النسوية لأسباب سياسية مرتبطة ارتباطًا ضيقًا بتعزيز صورة النظام الاستبدادي وهيبته وديمومته الأيديولوجية».المهذبي « النزعة النسوية للدولة», انظر أيضا كتاب مرفي» المرأة في تونس» ,ص.ص. 194-169.

حداد وبشيرة بن مراد[19]. لئن منح إصلاح مجلة الأحوال الشخصية بلا شك المرأة حقوقًا أكثر من أي دولة عربية أخرى في ذلك الوقت[20] إلا إن هذه المقدمات لم تكن تطبق فحسب بشكل انتقائي على النساء اللواتي اعتبرن أنهن يتناسبن مع صورة المرأة العصرية على الشاكلة الغربية ، بل أنهن استخدمن للتعتيم على تكميم أفواه المعارضة السياسية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ظلت تحدث في ذلك الوقت. وحتى المجتمع الدولي فقد غض الطرف عن الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان في تونس، بل أشاد ، بدلاً من ذلك ، بالموقف التقدمي للبلاد من حقوق المرأة[21].

في البداية، كان الخصوم إما يساريين، أي أعضاء في نقابات عمالية أو اتحادات طلابية، أو يوسفيين، مؤيدين لرفيق بورقيبة السابق الذي تحول إلى منافسه اللدود، صالح بن يوسف[22]. توسعت قائمة المعارضين في وقت لاحق ، لتشمل الإسلاميين ، الذين تعرضوا للاضطهاد الشديد منذ أوائل الثمانينات فصاعدا.

تركز الاضطهاد في المقام الأول، تحت حكم الرئيس بن علي الذي تولى السلطة بعد انقلاب غير دموي في عام 1987، على نشطاء حزب النهضة الإسلاميين (أو النهضاويين) ، الذين رفعوا الصوت عاليا جدا في معارضتهم للحكومة[23]. حيث قامت الحكومة بسجن وتعذيب النهضاويين وأمرت أو تسببت في طرد أفراد عائلتهم من العمل ومن المدرسة ، وأخضعتهم لعمليات تفتيش ومضايقات عشوائية على أيدي منتسبي الشرطة. كما تعرضت عائلات النهضاويين للعزلة الاجتماعية الشديدة التي تعد مدمرة خصوصا في بلد مبني على العائلات الموسعة والمجتمعات المحلية المتماسكة. تم شيطنة الإسلاميين في تونس وعلى الساحة الدولية، بحيث كان يوجد في كثير من الأحيان تمايز ضئيل بين أعضاء الجماعات الإرهابية الراديكالية المحتملة والإسلاميين المعتدلين أصلاً – كما لا يزال انعدام التمييز مستمرا إلى اليوم. بررت الحكومة اضطهاد أعضاء حزب النهضة بالقول إنهم إما كانوا يخططون للإطاحة بالحكومة أو تورطوا في أعمال إرهابية داخلية.

كان أحد الأساليب التي استخدمتها سلطات الدولة لمضايقة أفراد العائلة ووصمهم هو الخضوع لنظام المراقبة الإدارية ، وهو نظام متقن يتطلب من أقارب المعتقلين التحول إلى مركز الشرطة عدة مرات في اليوم ، وأحيانا إلى مراكز مختلفة في أجزاء مختلفة من المدينة للتوقيع في سجل الحضور،الأمر الذي جعل من المستحيل على المرأة القيام بعمل منتظم ، بسبب الغياب المتواتر والمتكرر عند التحول إلى مركز الشرطة. وبما أنه كان يطلب من أفراد عائلات المعتقلين أيضًا الحصول على إذن من الحكومة للاضطلاع بمهام دنيوية ، مثل أخذ طفل إلى الطبيب ، فقد بات من العسير جدا عليهم رعاية أطفالهن بشكل كافٍ.

توجد طريقة أخرى للمضايقة تتعلق بما يسمى بـ» القفة» (حرفيا ، «السلة») ، وهي ممارسة شائعة حيث تجلب النساء سلالًا تقليدية مليئة بالطعام والدواء والمواد الأساسية الأخرى لأحبائهن المعتقلين الذين كانوا سيكتفون لولا ذلك للبقاء على قيد الحياة فقط بالزاد الضئيل للغاية الذي يوفره المعتقل. تعد هذه الممارسة مهمة للغاية ومتأصلة في المجتمع التونسي. ذلك أن السلال أصبحت ترمز إلى الحب والشفقة. تعمدت الحكومة جعل القيام بهذا الواجب من الصعوبة وحتى الاستحالة بمكان بحيث لايتسنى لبعض أفراد العائلة الاضطلاع به وذلك عن طريق نقل المعتقلين بشكل متواتر إلى سجون مختلفة في جميع أنحاء البلاد ، وغالباً دون إبلاغ أقاربهم ، كأسلوب لإثقال كاهلهم بمزيد من الضيق والعبء. ونظرا لكونه إشكالا في حد ذاته ، أدى نقل المعتقلين عشوائيا إلى اضطرار أفراد الأسرة إلى إهدار عدد لا يحصى من الساعات أو الأيام في محاولة العثور على أحبائهم ، ثم التنقل لمسافات طويلة لإيصال «القفة». كثيراً ما

[19] كانت راضية حداد (1922-2003) إحدى أوائل المدافعات التونسيات عن حقوق المرأة اللواتي عوقبن بالسجن لمدة أربعة أشهر مع تأجيل التنفيذ في عام 1974. بينما وضعت بشرى بن مراد قيد الإقامة الجبرية حتى وفاتها عام 1993. لمزيد من المعلومات ، انظر كلانسي سميث ، شمال افريقيا وفرنسا. .

[20] المقدم ، تحديث المرأة. .

[21] لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ، انظر أيضا المصري ، المرأة التونسية. العلامة التجارية ، المرأة ، الدولة ، والتحرير السياسي ؛جوميي ، العلمانية والنزعة النسوية للدولة.

[22] اغتيل بن يوسف في ألمانيا عام 1961.

[23] تحولت النهضة ، التي بدأت كحلقة وعظ ديني ، في منتصف السبعينيات ، تحولت إلى جماعة إسلامية. وبعد ذلك بعقد من الزمان ، تحت اسم حركة الاتجاه الإسلامي حتى عام 1988 ، ثم تطورت بعد ذلك إلى حركة النهضة. وهي اليوم تعتبر نفسها حزبا سياسيا إسلاميا معتدلا. للحصول على خلفية مفصلة عن النهضة ، انظر كتاب وولف . «الإسلام السياسي» ؛وكتاب مكارثي «السياسة والوعظ».

تلجأ زوجات المعتقلين إلى التخلي عن أطفالهن لأقاربهن ، من أجل جمع الأموال وتكريس الوقت اللازم لإعداد القفة وإيصالها. وهكذا ، يتسبب تدمير الحكومة المتعمد لوحدة الأسرة في مضاعفة ضائقتها المالية ، مما يجعلها عرضة لأقصى درجات الإقصاء والعزلة الاجتماعيين.

كما تعرض أفراد الأسرة الإناث للتحرش و للاحتجاز العشوائي غير المبرر على أيدي منتسبي الشرطة. وقد بادرت منظمة العفو الدولية في وقت مبكر من عام 1993 ، بالكتابة عن الضحايا غير المباشرين في تقريرها عن النساء ضحايا التعذيب والتحرش والسجن في تونس ،اللواتي كن في الأساس أعضاء في حزب النهضة (الإسلامي) أو الحزب الشيوعي التونسي (POCT):

> يكمن الاختلاف الرئيسي فيما يتعلق بوضع النساء المعتقلات في العامين الماضيين في تونس في أن الغالبية العظمى منهن معتقلات بشكل واضح بسبب قرابتهن بالرجال المتهمين بمتابعة أنشطة سياسية غير قانونية ، بدلاً من كونهن في حد ذاتهن ناشطات سياسياً. ويتجلى ذلك بوضوح في حقيقة أن أغلبهن لم يُسألن إلا عن مكان وجود أزواجهن وأنشطتهم، ولم تُوجه إليهن أي تهمة أو قُدِّمْنَ للمحاكمة.[24] تعترف بعض الجماعات الحقوقية النسائية العلمانية في تونس بعدم تقديم المساعدة للسجينات الإسلاميات بشكل واسع لأنهن ينظرن إلى المشروع الإسلامي على أنه مخالف لبناء الدولة الحديث والنهوض بحقوق المرأة[25]. بالإضافة إلى خلافاتهن الشخصية والإيديولوجية، كان نقص الدعم ناجما بالتأكيد عن القيود القانونية والإدارية الشديدة التي اضطرت المنظمات إلى العمل بموجبها أثناء حقبة الدكتاتورية.[26] كما ساهمت هذه الجماعات في الوقت نفسه ، في جزء كبير منها في تبييض صورة النظام القمعي الذي لم يتحمل أي معارضة. ثم أصبح النهوض بحقوق المرأة مقايضة لقمع النساء المشكوك في دعمهن لحركة النهضة.

ما زالت هذه الانقسامات ، التي تعود إلى تاريخ تأسيس تونس ، قائمة إلى اليوم. وما إنفك أتباع الأحزاب السياسية الإسلامية – وبشكل أهم ، أقاربهم - يعانون من التمييز في المؤسسات التعليمية ، وأماكن العمل ، وغيرها.

[24] العفو الدولية، النساء الضحايا.
[25] ديبويسيري، المرأة التونسية. أنظر أيضا، مكارثي، «إعادة التفكير في العلمانية»، 747.
[26] أنتونكيس –نشيف «التحول المطعون فيه».

3. العدالة الانتقالية في تونس

أطيح بنظام زين العابدين بن علي رسمياً في 14 جانفي 2011، عندما فر بن علي من البلاد بعد شهر من الاحتجاجات. ساعدت هذه الأحداث على إندلاع ثورات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[27]. أجرت تونس أول انتخابات حرة وديمقراطية في أكتوبر 2011، وأفرزت عن فوز حزب النهضة.

صارت تونس مرة أخرى رائدة في المنطقة من خلال الشروع في تطبيق مسار عدالة انتقالية حقيقية. حيث أقر المجلس الوطني التأسيسي في ديسمبر 2013 ، قانون العدالة الانتقالية التاريخي في البلاد ، الذي يمثل خارطة طريق لمتابعة العدالة والمساءلة في تونس ، مع تفويض العديد من المؤسسات لقيادة هذه المهمة. وقد تم تفويض هيئة الحقيقة والكرامة ، وهي أول ما أحدث ،لتقصي الحقيقة بشأن الجرائم والانتهاكات التي يعود تاريخها إلى عام 1955، أي قبل عام من استقلال تونس رسمياً عن فرنسا ، في محاولة للتصالح مع ماضي ما بعد الاستعمار في البلاد.

استهلت هيئة الحقيقة والكرامة عملها رسمياً في 9 جوان 2014 ، وتمت دعوة الضحايا لتقديم «ملفات» مكتوبة ، تشرح بالتفصيل الانتهاكات والآثار التي عانوا منها خلال مهلة تنتهي في جوان 2016. بلغ عدد الملفات التي أودعتها النساء[28] لدى هيئة الحقيقة والكرامة تقريبا 15000 ملف أو ما نسبته 23 في المئة من جملة حوالي 62700 ملف تلقتها الهيئة.

بعد مضي السنة الأولى على انطلاق أعمال هيئة الحقيقة والكرامة ، لم تبلغ نسبة ملفات النساء المودعة سوى خمسة في المائة من مجموع الملفات. يرجع الارتفاع إلى ٪23 بشكل كبير إلى العمل المكثف الذي قام به ائتلاف المجتمع المدني ، «العدالة الانتقالية للنساء أيضًا» ، ولجنة المرأة ، وهي مجموعة تم إنشاؤها صلب هيئة الحقيقة والكرامة بموجب النظام الداخلي للهيئة. ووفقًا للفصل 4 من القانون تشكل الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال جوهر القضايا التي يتعين على الهيئة[29] معالجتها.

كما دعا قانون العدالة الانتقالية إلى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها ، وتقديم جبر ضرر للضحايا ، وإصلاح المؤسسات ، والفحص الوظيفي ، وحفظ الذاكرة. كما أحدثت دوائر قضائية متخصصة بموجب قانون 2014 ولكن عملها اتصف بالبطء حيث أحالت إليها هيئة الحقيقة والكرامة أول ملف قضية في مارس 2018. ومن المتوقع أن تصدر هيئة الحقيقة والكرامة في تقريرها النهائي ، المزمع نشره في ديسمبر 2018 ، توصيات تتعلق بجبر الضرر وغيرها من قضايا العدالة الانتقالية.

واجه مسار العدالة الانتقالية تحديات وانتكاسات، بما في ذلك سن قانون المصالحة الإدارية في سبتمبر 2017 حيث يمنح القانون عفواً للمسؤولين العموميين المتورطين في الفساد طالما أنهم لم يستفيدون منه شخصياً. بعد التمديد الأول للقانون ، انتشرت الحركة الاجتماعية المعروفة باسم «مانيش مسامح» («أنا لن أسامح») عبر أرجاء تونس. وقد اعترض مؤيدو الحركة الشعبية على ادعاءات الحكومة بأن القانون سيساهم في تحقيق انتعاش اقتصادي كبير للبلاد[30]. كانت العوامل المحركة لانتفاضات عام 2011 اقتصادية في المقام الأول ، وكذلك الموجات المتكررة من الاحتجاجات في أوائل عام 2018 ، ذلك أنه ينظر إلى هذا القانون على نطاق واسع بوصفه تعزيز للإفلات من العقاب على جرائم الماضي وتقويض للقوانين والمؤسسات التي وضعت منذ سقوط بن علي لمحاربة الانتشار الواسع الفساد.

[27] على الرغم من أن المغرب كان لديه أيضًا شكل من أشكال العدالة الانتقالية من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة التابعة له (Instance Equité et Réconciliation, IER) ، والتي عملت من 2004 إلى 2005 ، إلا أنها تناولت فقط انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال فترة زمنية محددة ، وهي سنوات الفترة الممتدة من الستينيات إلى الثمانينيات من القرن الماضي وخاصة الفترة التي أعقبت محاولتي الانقلاب ضد الملك الحسن الثاني في 1971 و 1972. لم يتم نشر أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة على نطاق واسع ، ولم يكن العديد من المغاربة على علم بوجود مثل هذه اللجنة. عادة ما تحدث العدالة الانتقالية بعد حصول تغيير كبير للنظام. إلا أن الوضع في المغرب شهد خلافة طبيعية من الملك الحسن الثاني بعد وفاته في عام 1999 لابنه محمد السادس.

[28] هيئة الحقيقة والكرامة، صفحة الإنترنت الرئيسية.

[29] قدم المركز الدولي للعدالة الانتقالية دعمًا واسعًا لكل من ائتلاف المجتمع المدني ولجنة المرأة صلب هيئة الحقيقة والكرامة.

[30] بركيس والمعشر ، عدوى الفساد في تونس.

لقد أصبح الضحايا محبطين بشكل متزايد من التقدم البطيء في مسار العدالة الانتقالية واستمرار التفاوت الاقتصادي في البلاد. كما أعربت العديد من النساء اللائي تمت مقابلتهن في هذا البحث عن عدم رضاهن عن تواصل وشفافية هيئة الحقيقة والكرامة أثناء قيامها بأعمالها. وأرادوا من الهيئة أن تشرح للرأي العام نطاق أنشطتها بشكل أكثر وضوحا وأن تفعل المزيد لبناء الوعي في صفوف الضحايا. إلى جانب ذلك، أعرب البعض عن أملهم في أن تقوم هيئة الحقيقة والكرامة بمهام محددة لم تقم بها ، مثل توعية النساء الضحايا بشأن حقهن في رفع دعوى قضائية ضد الجناة. يبقى أن نرى كيف سيعالج التقرير النهائي لهيئة الحقيقة والكرامة بعض هذه القضايا.

4. النساء: ضحايا تونس المنسيات

إن هؤلاء الضحايا الذين يطلق عليهم «الضحايا غير المباشرين» من قبل الكثيرين داخل تونس وخارجها ، ليسوا سوى ضحايا. تعتبر آثار الانتهاكات التي ارتكبت على عدد لا يحصى من النساء - الزوجات والأخوات والأمهات والأطفال - بسبب الأنشطة المزعومة وارتباطات أقاربهن (الذين هم أيضا ضحايا) مباشرة وهائلة. تم في بعض الحالات، سجن النساء أو اقتيادهن لاستجوابهن إذا كان يُنظر إلى أزواجهن أو أبنائهن على أنهم مرتبطين بأحزاب المعارضة. تعرضت العديدات منهن للتحرش وخضعن لنظام المراقبة الإدارية المهين (التحول إل مركز الشرطة للتوقيع على الحضور) ؛ وعزلن ونبذن من جيرانهن ، ومجتمعاتهن ، وحتى عائلاتهن ؛ أو منعن من الحصول على العمل والتعليم الصعبي المنال بحكم الواقع لأنفسهن ولأبنائهن.

ما زالت الآثار المستفحلة والضارة لهذه الانتهاكات تعاني منها إلى اليوم العائلات التي ابتليت بمشاعر اللوم أو المقت أو الصدمة النفسية بينما هي تكافح من أجل تغطية نفقاتها بعد حرمانها من فرصة تلقي التعليم أو العمل الكريم لسنوات عديدة.

تبين قصة فريدة، 57 سنة، بعض الآثار الصادمة التي يعاني منها أفراد العائلة نتيجة لارتباطهم بشخص اتهم بأنه عضو في منظمة غير قانونية ، وبالتالي ، يعد عدو للدولة. فبينما كان زوجها في السجن، تُركت فريدة لوحدها ترعى أطفالها في بلد تعتبر فيه الأم الوحيدة أمرا مخزيا. لم تكن عائلتها ولا عائلة زوجها قادرين أو راغبين في تقديم الكثير من الدعم. خلال سنوات قبوع زوجها في السجن ، منعت المدرسة ابنها الأكبر محمد من اجتياز الامتحانات وطُرد في نهاية المطاف. وبدون تعليم مناسب وعدم وجود مؤهلات مهنية ، فقد محمد الأمل في الحصول على شغل من شأنه أن يدر أجرًا يعيل به نفسه. وبسبب العطالة والفراغ الذي كان يعيشه طوال اليوم ، انضم إلى مجموعة من الإسلاميين المتطرفين ، ثم انتقل في النهاية ، من دون علم عائلته ، إلى العراق وسوريا ، حيث التحق بما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش). كانت الكلمات الأخيرة التي سمعتها فريدة من ابنها عندما اتصل بها من سوريا، «هل تعتقدين أنني سأعود إلى بلد يهينني؟» بعد ذلك بوقت قصير تلقت أنباء تفيد بأن محمد قد قُتل. اليوم، تقول فريدة: «ألقي باللوم على الدولة فيما حدث لابني. لم يسألني أحد عن سبب انضمامه إلى داعش. كانت الهرسلة اليومية من قبل الشرطة لا تطاق بالنسبة له. لم يسمحوا لي بتنشئة أسرة عادية».

نقدم في القسم التالي ، بعض التوصيفات المختصرة لثلاث مجموعات مختلفة من الضحايا غير المباشرين: زوجات المعتقلين السابقين مثل فريدة ، أطفال المحتجزين السابقين ، وأمهات ، وأخوات ، وزوجات شهداء الثورة.

زوجات المعتقلين السابقين

> لا يُمْكِنُكِ تحقيق أي هدف في حياتك عندما يكون زوجكِ في السجن. هذا يقودكِ إلى احتقار نفسكِ. أنا أكره نفسي في بعض الأحيان.
>
> - ريم ، زوجة سجين سياسي سابق.

من المؤكد أن أكبر مجموعة من الضحايا غير المباشرين في تونس هي زوجات سجناء الرأي السابقين سواء كانوا إسلاميين أو يساريين أو يوسفيين ، إلخ. حيث تُرِكَتْ هؤلاء النساء لوحدهن لإدارة جميع شؤون الأسرة ، ودفع الفواتير في غياب معيل الأسرة التقليدي أو انعدام العمل اللائق ، ولإعداد وجبات الطعام لأزواجهن المعتقلين ، ثم يجبن البلاد طولا وعرضا مع «قفافهن» (سلاله) ، لتقديم الطعام والدواء والملابس إلى أزواجهن حيثما كانوا معتقلين في ذلك الوقت.تعتبر معظم زوجات المعتقلين الذين تمت مقابلتهم في هذا البحث أنفسهن ضحايا من دون نعت. ويصدق هذا بشكل خاص على النساء من المناطق الساحلية الحضرية وأولئك اللواتي تَمَكَّنَّ من الحصول على تعليم جيد وبالتالي فهن مهيآت على نحو أفضل لإدراك مغزى الأعمال السياسية لأزواجهن. إنهن يعتبرن أنفسهن وأطفالهن ،في هذه الحالات ، ضحايا للتمييز والمضايقة (الهرسلة) والعنف والتعذيب الممنهج والمتعمد من قبل الدولة، على الرغم من أنهن لم يقضين أي فترة في السجن. وكما قالت إحدى النساء، «بينما

كان زوجي يقبع في زنزانة السجن، كنت حبيسة السجن الأكبر الذي كان تونس».

قالت جميلة، وهي أصيلة مدينة قليبية الساحلية: «كنت سجينة سياسية رغم أنني لم أقضي يوماً واحدا وراء القضبان وليس لدي أي اهتمام بالسياسة». «لقد سُجنت في الحي الذي أسكن فيه، وتجنبني الناس، فالجزار لم يبع لي اللحم، وأطفالي طُردوا من المدرسة». وعلى غرار زميلاتها في هذه المدينة الساحلية، قالت إن كل ما كانت تستطيع فعله طوال سنوات هو التأمل في المياه الزرقاء الصافية للبحر الأبيض المتوسط والأمل والصلاة من أجل أن ننعم بأوقات أفضل.

إن مما يجعل العزلة والهرسلة (المضايقة) عسيرتان بشكل خاص هو أنه لا توجد بداية واضحة للعنف ، ولا نقطة نهاية له، ذلك أن معاناتهن بدأت قبل احتجاز أزواجهن ولم تنتهي بإطلاق سراحهم. إذ كانت الزوجات وغيرهن من النساء اللواتي كان أقاربهن ناشطين سياسياً تخضعن في كثير من الأحيان لمراقبة أمن الدولة قبل اعتقال أقربائهن أو الحكم عليهم ، ثم استمرت المراقبة خلال فترة سجنهم وبعد الإفراج عنهم. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد تحديد واضح لمرتكبي العنف ضد هؤلاء النسوة. فقد يتولى دور المُضْطَهِدُ ممثلوا الدولة الرسميين ، والجيران ، وحتى أفراد العائلة. حيث قالت امرأة من العاصمة تونس: «حرمنا من حقوقنا الأساسية كمواطنين وأجبرنا على العيش في عزلة».

قد تكون الآثار النفسية لهذا الإيذاء ذي الدوافع السياسية مماثلة بالفعل لضحايا الجرائم التقليدية ، التي و تُدَرَّسُ وتُوثق جيدا.[31]

سنوات المحنة

بينما تقر النساء في المناطق الداخلية من البلاد بأن الفقر ظاهرة شائعة لا علاقة لها بأي نشاط ديني أو سياسي وما ينتج عن ذلك من اضطهاد ، فإن مزيج الفقر والخوف المستمر وانعدام الثقة هو الذي أدى إلى تفاقم وضع الأسر التي لها أقارب مسجونين. إذ أوضحت إحدى النساء «من أجل كسب بعض المال ، بدأت في إعداد الخبز وبيعه في الشارع»إلا أن ضابط الشرطة طالبني بتسليم كل ما عندي من الخبز غير المباع في المساء».

وتحدثت أخريات عن كيفية تعرضهن للمضايقة (الهرسلة) في مكان العمل، حتى عندما يتمكن من تأمين وظيفة «لقد تم استغلالنا في المصانع ، لأن [الإدارة] كانت تعلم أن أزواجنا كانوا في السجن، وأننا في وضع هش. لقد كان بإمكانهم أن ينالوا ما يشاءون».

تحدثت بعض النساء عن المشقة التي يتكبدنها في فترة الولادة أو رعاية الأطفال. إذ ذكرت مريم أن أحد أطفالها الستة كان يعاني من إعاقة لكنه لم يتمكن من تلقي خدمات طبية لفترة طويلة من الزمن ، حيث لم يكن بإمكانه الوصول إلى الرعاية الصحية العامة بصفتي زوجة سجين سياسي. أخبرتنا امرأة أخرى أنه «بسبب المضايقة ، أصابني نزيف وأنا حامل، مما جعلني ألد في مركز الشرطة. فما كان من الشرطة إلا أن ألقت بطفلي الذي ولد ميتا في حاوية القمامة. ثم جاءت أمي وأخذت الطفل من القمامة لدفنه «. وتحدثت أخريات عن عدم تمكنهن من إرضاع أطفالهن رضاعة طبيعية ، بسبب نظام تسجيل الحضور لدى مركز الشرطة (المراقبة الإدارية) الذي يستغرق الكثير من الوقت.، ولكن في نفس الوقت ،كان يعوزهن المال لشراء حليب الأطفال الجاف.

اتخذت السلطات خطوات لإلحاق الضرر النفسي والعاطفي من خلال التشهير بالمعتقلين داخل الأسرة ، بما في ذلك إشراك أطفالهم. قالت بشرى، «أجبرتني الشرطة تحت التهديد بإخبار أولادي بأن والدهم مجرم» الأمر الذي وضع الأسر تحت ضغط غير عادي لأن الأطفال لاحظوا أن أمهاتهن يحدن عن الطريق المعتاد لزيارة آبائهم، بينما أخبرتهم السلطات والناس من خارج الأسرة أنه كان شخصًا سيئًا للغاية. اختارت بعض النساء عدم اصطحاب أطفالهن عند زيارة أزواجهن في السجن في حين أصرت أخريات على اصطحابهم: «أردت أن يعرف أطفالي والدهم ويرونه. لكن زيارته وهو خلف القضبان كانت صادمًا. لم أتمكن من شرح سبب وجوده هناك بوضوح».

صرحت فوزية، عمرها 51 سنة، و أصيلة مدينة قفصة وهي جهة داخلية مغبرة بأنها "كمدرسة سابقة

[31] ليبلينغ ومارونا ،آثار السجن ؛ وارديتي ، حبس الوالدين.

، أعد نفسي محظوظة. تم طرد أطفالي من المدرسة وفقدت وظيفتي. لذلك، قضيت وقتي في تربية أولادي في المنزل». لا تملك فوزية أي صلة بأي حزب سياسي، ولكنها كانت متورطة في ما يسمى بـ «أعمال شغب بسبب الخبز» التي شهدتها قفصة سنة 2008، وهو ما أثار غضب أجهزة أمن الدولة.

زوجات متحجبات

بالنسبة للنساء اللواتي يرتدين الحجاب ، أو غطاء الرأس الإسلامي ، فقد تضاعف التمييز ضدهن. إذ بدأت محنتهم منذ أكثر من ثلاثين عامًا ، عندما سَرَّع بورقيبة في وتيرة حملة القمع ضد الإسلاميين (المفترضين والحقيقيين) واستهدف خاصة النساء اللواتي ارتدين الحجاب بإصدار المنشور عدد 108 لسنة 1981 الذي يحظر ارتداء الحجاب - الذي يوصف بأنه «لباس طائفي» - في المدارس والإدارات العمومية. وبمجرد صدور مثل هذا التوجيه إلى القطاع العام ، سرعان ما يحذو القطاع الخاص حذوه ويشرع في طرد النساء المحجبات وممارسة التمييز ضدهن. كانت توجد أيضاً نساء من اللواتي لم يكن لديهن مثل هذا الانتماء ولكنهن اخترن ارتداء الحجاب الإسلامي، رغم صدور المنشور الذي يحظر هذه الملابس الطائفية. حيث صرحت بشرى ، «لم تدرج أمثالي من النساء [اللواتي يرتدين الحجاب الإسلامي] في مشروع مساواة المرأة. لم نكن نتمتع بحقوقنا كمواطنين».

وعندما سئلن عن سبب إصرارهن على ارتداء الحجاب على الرغم من الاضطهاد الذي يتعرضن له من جانب أجهزة الدولة والرأي العام، صرحت المشاركات في المقابلات بأنهن يعتقدن ، لا سيما في بلد ذي أغلبية مسلمة ، أن ذلك ينبغي أن يكون من حقهن ، وبالتالي لم يفكرن في نزعه. وقد علقت زوجة معتقل سابق قائلة: « تعبنا وتعب أطفالنا. أنا غاضبة بل جد غاضبة. ما هي الحقوق التي اكتسبتها منذ الثورة؟ لا شيء غير ارتداء الحجاب».

العيش في كنف الخوف وفقدان الثقة في السلطات

بشكل عام، أفادت النساء أنهن يشعرن بالخوف الدائم طوال محنتهن، وهو الخوف الذي لم يتبدد حتى اليوم، بعد مضي سبع سنوات على اندلاع الانتفاضة حيث أفادت امرأة أخرى قائلة: «نحن محكوم علينا بالعيش في كنف الخوف. الخوف من الشرطة وأجهزة أمن الدولة وجيراننا ، والأكثر إيلامًا من ذلك ، الخوف من عائلاتنا. كيف يمكنك استعادة الحياة الطبيعية وقد علمتك المحنة بألا تثق في أي شخص؟. بعد سجن زوجي ، كنت أعيش في حالة من الخوف المستمر. لم أكن أعرف ما إذا كان حياً أم ميتاً. رفضت الشرطة إخباري .وهذا ما كاد يصيبني بالجنون تقريباً وجعلني أخجل من القول إنني أهملت أطفالي».

روت زينب كيف أجبر أطفالها على أن يصيروا مخبرين قائلة: « عرض المعلمون على أطفالي في المدرسة الابتدائية صوراً لأشخاص وسألوا عمن جاء منهم إلى منزلنا. ولتجنب هذا النوع من الضغط المسلط عليهم في المدرسة ، انتهى بنا المطاف بالعيش في عزلة تامة «.وعندما يحل موعد العطلة ، وهي في العادة فترة احتفال ، تصبح مصدرًا آخر للغم. «حيث يأتي رجال الشرطة إلى منزلنا ويسألوننا عمن تصدق علينا بأضحية العيد (عيد الأضحى من أبرز الأعياد الدينية في الإسلام). إذا أخبرناهم عن اسم الشخص، فإنه يقع في ورطة. وإذا لم نحصل على خروف العيد ولم نجتمع مع العائلة، فإن أطفالي يسألونني لماذا لم نحتفل. لا أستطيع أن أنسى تلك الأيام ، ستظل تلك الذكريات ترافقني إلى القبر».

وقد نجم عن انتقال هذا الخوف إلى أطفال المعتقلين السياسيين إلى جانب انعدام الثقة العميق في الشرطة والحكومة وجميع ممثلي الدولة ، بداية عهد فارق من الحرمان في حياتهم ، مما جعلهم يعيشون في حالة استضعاف إلى حد اليوم. صرحت زينب بعد جملة من التنهيدات قائلة: «كان علي تحمل عبء اختياراته ، حيث نشأ أطفالنا بدون أب ، والأسوأ من ذلك: الأب في السجن».

بعد الإفراج : تواصل الصدمة في المنزل

بالنسبة لهؤلاء النساء ، لا يوجد في كثير من الأحيان فرق ذي بال بين معاناة الماضي والحاضر. حيث عاد أزواجهن إلى منازلهم بتحديات عقلية وجسدية لم تسمح لهم بإعادة الاندماج السلس في الحياة الزوجية أو العائلية «الطبيعية». كان هؤلاء الرجال بحاجة إلى إعادة تأكيد رجولتهم ، وهي عملية تشكل عبئًا كبيرًا على زوجاتهم وأطفالهم وأمهاتهم.

كما تركت الأسر لحالها معولة على وسائلها الخاصة في إعادة بناء حياتها بعد إطلاق سراح السجين.إذ أفادت امرأة من مدينة القصرين ، قائلة: «أنا أعيش في حزن وفقر دائمين. إلا أنني بصفتي زوجة، أتولى مواساة زوجي الذي كان ناشطاً وقضى عقوبة في السجن.»

كان يعسر على النساء ،بشكل أكبر حتى من ذي قبل، التحدث عن المشاكل الزوجية المتكررة الناجمة عن تجربة أزواجهن في السجن أو التعذيب أو تجربتهن الخاصة مع العنف. تحدثت بعض النساء عن المشاكل الزوجية لأول مرة في مقابلات مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية و ذكرن أسباب متنوعة. وفقاً للضحايا اللواتي تمت مقابلتهن في هذا التقرير ، لم تطلب هيئة الحقيقة والكرامة (TDC) على سبيل المثال ، من النساء الحديث عن مشاكل خاصة حدثت بعد إطلاق سراح أزواجهن من السجن. إذ كانت بعض النساء يشعرن بحرج شديد منعهن من التعرض إلى هذا الأمر أمام الهيئة بينما أحسسن بأمان أكثر عند التحدث إلى أجنبي.

بما أن العديد من النساء لم يكن لديهن دراية باضطراب الإجهاد اللاحق للصدمة ، فقد كن يعتقدن أن مصيرهن يقتضي منهن تحمل المعاناة. وصفت سوسن محنتها قائلة «لقد تعرض أطفالي للسخرية أو المضايقة لأن والدهم كان سجيناً. أب لم يتعرفوا عليه حقًا ، لذلك عندما عاد إلى الوطن ، كان غريباً عليهم فاشمأزوا منه. لقد تمزقت بين زوجي وأطفالي «. بينما لم تنظر نساء أخريات إلى المشاكل الزوجية ببساطة كمسألة مثيرة لانشغال هيئة الحقيقة والكرامة.

وحتى عندما استجمعن شجاعتهن لمعالجة هذه القضية ، شعرن بعزلة أكثر. اعترفت ريزلان بعدم وجود علاقات جنسية مع زوجها لأكثر من 12 عامًا: «لا يعلم زوجي بذلك ، لكنني تحدثت عن عجزه والمشكلة الناتجة عنه أمام الهيئة. شكل الحديث عن هذا المشكل لأول مرة تنفيسا لي. لكن لم تلي ذلك متابعة ، ولا دعوة ، ولا فرصة لتقديم المشورة ، لذلك لم يحصل تغيير في علاقتنا الزوجية.

يوجد موضوع آخر تكرر ذكره في المقابلات ويتمثل في الحاجة إلى تقديم خدمات المشورة إلى زوجات المعتقلين السابقين ، ولأزواجهن ، وبشكل أكثر إلحاحا ، إلى أطفالهن.

يعد العنف الجنسي قضية حساسة على نحو خاص. حيث قلما شعرت النساء اللواتي تم استدعاؤهن للإدلاء بالشهادة أمام هيئة الحقيقة والكرامة بالراحة عند سرد مثل هذه الحوادث.

أطفال المعتقلين السابقين

لا يزال أطفال المعتقلين السابقين في وضع محفوف بالمخاطر إلى اليوم. بصفتهم أبناء وبنات ما يسمى بأعداء الدولة ، ينظر إليهم الجيران والمجتمع بشكل عام ، وأحيانًا حتى أسرهم الموسعة كمجرمين. وغالبا ما نشؤوا في عزلة اجتماعية شديدة ، وسخر منهم أقرانهم في المدرسة على الدوام ، وتعرضوا للمضايقات من قبل المدرسين ، ولاحقتهم الشرطة. ذكرت معظم البنات اللواتي تمت مقابلتهن في هذا التقرير أن إحدى الصعوبات الرئيسية التي يواجهنها هي عقد صدقات ، والثقة في الناس ، وقبل كل شيء ، تعلم العيش بدون خوف. عندما سُئلن عن أكثر ما يرغبن فيه في الحياة، كان الرد المشترك هو: «العيش بدون خوف. هذا شيء لا تستطيع الدولة تقديمه لنا ». كانوا منذ الطفولة المبكرة ، يخشون جيرانهم وزملائهم في الدراسة ، وحتى أقاربهم. كما أفاد الكثيرون بأن الطفولة التي تميزت بعدم القدرة على تكوين صداقات لها عواقب بعيدة المدى حيث اضطرتهم عقود من العزلة إلى الكفاح من أجل الاختلاط من جديد بأفراد المجتمع والتأقلم كبالغين.

إلا أنه لا يوجد إلا القليل من التوثيق أو الوعي بمصير هؤلاء الأطفال المعتقلين السابقين. وفي هذا السياق، صرحت زوجات المعتقلين السابقين اللواتي استدعين للإدلاء بشهاداتهن أمام هيئة الحقيقة والكرامة إنهن لم يُسألن عن أطفالهن، وبالتالي لم يشاركن أي مشكلة من المشاكل التي يواجهها أطفالهن. كما أشارت إحدى الأمهات بقولها ، «لم أكن أعلم أنني أستطيع التحدث عن أطفالي ، على الرغم من أنهم هم الذين لا يزالون يعانون من الوصمة التي بدأت باعتقال والدهم». وهكذا ساعدت مجموعات الناقش و المقابلات التي أجريت لغرض هذه الدراسة في تسليط الضوء على تجارب هذه المجموعة المخفية من الضحايا.

العلاقات الوالدية المتصارعة

تكررت خلال المقابلات التي أجريت مع أطفال المعتقلين السابقين عبارة مفادها أنه كم كان مربكا بالنسبة لهم أن يسمعوا في المدرسة رواية معينة عن آباءهم و أخرى مختلفة في المنزل. فبينما صورت لهم أمهاتهم آباءهم كأبطال سجنوا بسبب شجاعتهم ومعتقداتهم ، بين لهم الاحتكاك المباشر أنهم مجرد رجال محطمين ومعيبين، ولذلك واجهوا صعوبة في التواصل معهم: «لا أفهم لماذا صارت حياتي صعبة للغاية ، وكل ذلك لأن والدي كان يوسفيا . في المدرسة، تعرضت للفرز من قبل المعلمين. أما في البيت ، فقد قيل لي إن والدي كان بطلاً ضحى بحياته من أجل استقلال بلادنا ،بينما حيثما حللت يقال لي إن والدي كان عدوًا للدولة. «هذا ما شاركته فاطمة ، البالغة من العمر 65 عامًا ، والتي كان عمرها ثلاث سنوات عندما قتل آباها في أواخر الخمسينيات.ذكرت فاطمة بأن مضايقة (هرسلة) أسرتها من قبل السلطات استمرت حتى في ظل نظام بن علي.

روت بعض الشابات أنه بالرغم من أن آباءهم هم الذين عانوا في السجن، فإن أمهاتهن هن اللواتي تحملن الأعباء الناتجة عن المحنة. وبالتالي ، تعد المشاق اليومية التي تكبدتها أمهاتهن نتاجا لتعرضهن المباشر إلى الأضرار الناجمة عن سجن آبائهن .

كما يشعر الكثيرون بالاغتراب عن آبائهم الذين لا يشاركونهم بالضرورة معتقداتهم السياسية أو الدينية. ونتيجة ذلك أن علاقات العديد من الأطفال بآبائهم المسجونين سابقاً لا يزال يغلب عليها طالع الصراع. صرحت لينا ذات 24 ربيعا وأصيلة سيدي بوزيد قائلة: «حتى بعد إطلاق سراحه ، لم أشعر قط بمعنى الأبوة. لم نتمكن من التواصل أبداً، أشعر أنني بعيدة جدا عنه. في مرحلة ما، اضطررت إلى نزع الحجاب، لم أستطع مواصلة حياتي وأنا أحاول إرضاء والدي والتعويض عن محنته ".

«لقد كنا أسرى أفعال أبائنا» ، هكذا قالت ريم ،وعمرها 24 سنة. «أكره المجيء إلى اجتماعات» الضحايا «والحديث دائماً عن محنتنا بينما كان والدنا في السجن. أريد أن أبدأ حياتي الخاصة ، خالية الوفاض من هذا العبء ". وبصفتها شابة من بلدة صغيرة ، فقد استرسلت في الكلام إلى حد القول إنها ترتدي الحجاب فقط عندما تعود إلى مسقط رأسها كي لا تغضب عائلتها. أما في العاصمة تونس وفي الجامعة ، فقد اختارت عدم ارتداء الحجاب.

يجد هؤلاء الشباب أنفسهم بين المطرقة والسندان ممزقين بين الولاء للعائلة والرغبة في التطور والتعبير عن آرائهم وبين التصالح مع قمع الدولة وعدم التسامح داخل دوائرهم الاجتماعية الخاصة. قالت مسعودة وعمرها 26 سنة أثناء اجتماع مجموعة التركيز في توزر «أنا أكره النهضة» «وذلك أنه بسبب انتماء أسرتي لهذا الحزب، خسرت شبابي وتعليمي والأمل في مستقبل لائق». أثار تصريح هذه المرأة الرصينة والصريحة ضجة خلال اجتماع حضرته نساء منتميات إلى حركة النهضة. حيث نشب جدال عفوي علته نبرات تحذير بين أعضاء مجموعة التركيز من قبيل: «لا يمكنك التحدث عن النهضة بهذه الطريقة. لا تلومي النهضة. النهضة ليست السبب في معاناتك. لا تتحدث بهذه الطريقة غير المحترمة ؛ اجلسي.» إن عدم القدرة على تحمل الآراء المتباينة والرغبة في إسكات هذه المرأة الشابة يتناقض بحدة مع تصريحات أدلت بها نفس النسوة قبل دقائق فقط ، عندما اشتكين من حرمانهن من حرية التعبير والتنقل أثناء حقبة الديكتاتورية. يوضح هذا المشهد المشقة التي يتسم بها مسار الانتقال من فترة طويلة من القمع إلى مجال جديد غير مألوف من الحرية.

الفرص الضائعة

كما أدى سجن الآباء إلى بلورة الخيارات الاقتصادية طويلة المدى المتاحة لهؤلاء الأطفال. حيث تحدث أطفال المعتقلين السابقين الذين تمت مقابلتهم في هذا التقرير عن عدم إكمال دراستهم ، لأن معلميهم أجبروهم على إعادة اجتياز امتحاناتهم وأسندوا إليهم درجات أقل مما يستحقه عملهم ، وذلك على الأرجح بسبب وضع آبائهم كمعتقلين. وقد استسلم بعضهم لضغوط المضايقة والسخرية المسلطة عليهم ، فتركوا المدرسة بعد إجبارهم على الرسوب حتى صاروا أكبر من أي شخص آخر في الصف الدراسي ، لكن مع استمرار «الفشل» في الامتحانات بشكل روتيني. وبوصفهم بالغين ومن دون شهادة ثانوية أو مهنية أو جامعية مناسبة ، لم يتمكن الكثير منهم من العثور على وظائف، الأمر الذي أدى إلى تواصل الضائقة الاقتصادية التي واجهوها وهم أطفال.

لا تزال سيدي بوزيد ، وهي مدينة صغيرة تقع في منطقة الداخل التونسي المهمل حيث أدى إحراق محمد البوعزيزي نفسه إلى اندلاع الانتفاضة العربية ، مغبرة وكئيبة إلى اليوم كما كانت قبل الثورة. صرحت لينا أنه «هنا ، الجميع يعرف الجميع ، لا أستطيع أن أكون أبدا ملك نفسي. أريد أن أرحل ، حتى إذا لزم الأمر الهجرة بشكل غير قانوني. لا أريد أكثر من الخروج من هنا ». تجسد لينا مصير العديد من الشباب في هذه المنطقة: حيث اجتمع عليهم التهميش الاقتصادي والانعكاسات الطويلة المدى لسجن أبيها. وعندما سُئلت عما أثقل كاهلها أكثر، نقص الفرص العمل ، أو كونها ابنة سجين سابق ، أوضحت لينا أنه على الرغم من أن معظم التونسيين في سنها يعانون من انعدام فرص التشغيل ، يعد وضعها أكثر سوءا بسبب اعتبارها «ابنة ذلك الأب المجرم »

الصدمات المتوارثة عبر الأجيال

استوعبت العديد من النساء اللواتي تعرضن للأذى وضعهن كضحايا إلى درجة تمريره إلى أطفالهن. وبالتالي، فإنهن يرفضن أن تتحدث بناتهن الراشدات عن أنفسهن، ناهيك عن أن يعشن حياة مستقلة. إلا أن ذلك لم يمنع الأمهات القويات الحازمات من أن يعبرن في عدة مناسبات عن حزنهن على مصير بناتهن وعدم قدرتهن على النجاح في الحياة بسبب استمرار الوصم الاجتماعي لهن، حتى بعد مضي عدة سنوات على اندلاع الثورة. أما في مناطق تونس الداخلية بالخصوص، فتستمر الذكريات و تتغير المواقف ببطء. لاذت البنات بالصمت وهن جالسات إلى جانب أمهاتهن اللواتي كن يتحدثن عنهن. لقد غضضن أبصارهن عندما كشفت أمهاتهن تفاصيل حميمية عن أجسادهن أو حالتهن العقلية. عندما تحدثت إلى هؤلاء الشابات بشكل خاص في العديد من الحالات ،أبدين حدا كبيرا من الوضوح . وقد عبرن في كثير من الأحيان ، عن آراء تختلف عن أمهاتهن ، لكنهن قلن إنهن يشعرن بالحاجة إلى الاستمرار في لعب دور الضحية المحرومة من أجل تبرير نحيب أمهاتهن.

الاهتداء إلى الطريق في المجال السياسي

كبالغين، شعر أطفال المعتقلين السابقين بصراع بين رغبتهم في تكريم آبائهم ، الذين تعرضوا للاضطهاد لعقود من الزمن ؛ وإعجابهم بهم لنضالهم من أجل قناعاتهم، وبين رغبتهم في تجاوز وضع الضحية للانضمام إلى صفوف الشباب الذين يحلمون بمجتمع يستوعب جميع أفراده. صرحت كريمة في مقابلة شخصية قائلة «لن أنخرط في النشاط السياسي أبداً ، فأنا لا أصوت أصلا. السياسة تخيفني ، ولا أريد أن أفعل شيئا حيال ذلك».

لا تزال الحاجة إلى تعريف القناعات الشخصية تمثل عبئا على العديد منهم: «عندما كنت صغيراً ، كان علي أن أدافع عن والديّ. لا زلت أعتقد إلى اليوم أنه لا يمكنني أن أشكل مصدر خيبة أمل لهم ، لقد عانوا الكثير. لا أستطيع التخلي عنهم ، لكنني أشعر بأنني ممزق بين استكشاف أفكاري الخاصة وبالتالي نحت حياة خاصة بي أو الولاء إلى رؤاهم». ذهبت إحدى المشاركات في المقابلات إلى أبعد من ذلك لتقول:«أنا لا أتفق على الإطلاق مع الموقف السياسي لحزب والدي ، ولكن ، من منطلق احترام معاناته ، لا أستطيع أن أصرح له بذلك». وأضافت أختها: «عندما أقول أنني أريد الحرية، أعني الحرية للجميع ، بما في ذلك، على سبيل المثال، المثليين والمثليات. قال والدي إنه يريد الحرية، لكن ذلك في الحقيقة لم يكن إلا حرية لمواقفه.

واستلهم آخرون دروساً تمكينية من محنة آبائهم، مثلما عبرت عن ذلك نسمة: «أنا ابنة شخص يؤمن بشيء وعاني من أجله - وقد نجا. أعلم أني أستطيع أن أناضل من أجل شيء ما ولا يمكن لهذا النظام أن يكسرني. لم يربنا أبونا على أساس أننا ضحايا. على العكس من ذلك ، لقد شجعنا على رفع رؤوسنا عالية «.

اعترفت نسمة في الوقت ذاته ، بأن عائلتها لديها مزايا لم تتوفر لمعظم عائلات المعتقلين الآخرين، حيث قالت: «كانت حالة عائلتنا موسرة ، ولم ينقص السجن منها شيئا كثيراً». أنا على دراية بأن ذلك أحدث فرقًا كبيرًا. عندما تم طردنا من المدرسة ، تمكنت أمي من تنظيم دروس خصوصية في المنزل. "وبفضل هذه المزايا التعليمية والاقتصادية ، تعتبر نسمة نفسها ناجية ، وليست ضحية. ومع ذاك، تحسرت نسمة على حقيقة عدم وجود شبكة لبنات - أو أطفال –المعتقلين السابقين. وقالت إن ذلك يرجع في جزء منه إلى الفوارق الاقتصادية القائمة فيما بينهم ، وفي جزء آخر إلى الصراع المحتمل بين أولئك الذين ظنوا بأنهم قادرين على سلوك طريق خاصة بهم وأولئك الذين رأوا بأنهم مضطرون إلى التمسك برؤى والديهم السياسية والدينية.

كما اختلفت التجارب بالنسبة لأولئك الذين ينشطون اليوم كأعضاء في حركة النهضة.إذ صرحت إمرأة شابة من مدينة المنستير بقولها «والدي بطل وأنا فخورة بأني ابنته. إني أنشط في حزب النهضة في مدينتي». إنها تشعر ، على غرار زميلاتها الناشطات ، بأنها محاطة بأفراد يتشابهون في التفكير وينتمون إلى جماعة شديدة التماسك.

أما الذين قالوا أنهم قدموا ملفات إلى هيئة الحقيقة والكرامة، من الشباب المشاركين في المقابلات، فقد كان عددهم قليل جداً ، كما لم يدلي أي منهم بشهادة شفوية لأنهم رأوا أن والديهم هم الضحايا الأساسيون.

وقالت نضال حليم ، التي تعمل في وزارة المرأة والأسرة والطفولة ، إنه لم تبذل جهودا متضافرة لإجراء بحوث منهجية حول أطفال المعتقلين السابقين في تونس. وبصفتها أحد هؤلاء الأطفال ، أعدت تقريرا عن محنتهم كجزء من دراستها الجامعية. فكانت النتيجة الرئيسية التي توصلت إليها هي أن هذه الفئة من السكان لديها «ازدراء كامل للدولة» بسبب ظروف الطفولة «المحفوفة بالمخاطر والكارثية». فعلى سبيل المثال ، أشارت حليم إلى القطيعة بين ما تعلمه الأطفال في المدرسة والواقع الذي عاشوه في المنزل: «ففي المدرسة ، تعلموا عن قيم حرية التعبير ، وحقوق المواطنين ، وأهمية المشاركة في السياسة ،بينما كان واقعهم الشخصي دليلاً على نقيض ذلك». وتستشهد حليم بفترة سجن والدها القصيرة بصفته ناشطا نقابيا ونجاحه في إعادة الاندماج في المجتمع باعتبارها سبب قرارها الخاص بالانخراط في الحياة العامة. يجب معالجة الفجوة القائمة في البحوث المتعلقة بأطفال السجناء السياسيين السابقين،و أن تسلط نتائجها الضوء على المطالب والحقوق المميزة لهؤلاء الضحايا غير المباشرين ، مما يمكن من زيادة فرص إدراجهم في مسار العدالة الانتقالية.

قريبات شهداء الثورة

لئن ابتهج أغلب التونسيين في الأسابيع والأشهر التي تلت الانتفاضة ، فإن عائلات «شهداء وجرحى الثورة» الذين سقطوا نتيجة عنف قوات الأمن الحكومية خلالها، ما زالت في حالة يرثى لها. بالرغم من أن هذه المجموعة تضم زوجات وبنات وأخوات ، فقد كان معظمهن من الأمهات اللواتي بلغ عددهن حوالي 300.

شرعت معظم عائلات شهداء الثورة في رفع دعاوى قضائية ضد الجناة ، سواء من الشرطة أو الجيش ، الذين استدعوا كحل أخير من قبل الرئيس بن علي آنذاك في محاولة لكبح الحماسة الثورية للشعب التونسي. كان الشبان في الخطوط الأمامية يشعرون بأنهم لا يملكون شيئاً يخسرونه في بلد لا يستطيع أن يمنحهم فرصة العيش الكريم.

تعاملت المحاكم المدنية في البداية مع ادعاءات الضحايا ، ولكنها أحالتها بعد ذلك إلى المحاكم العسكرية التي لم تنتهي من التحقيقات ولم تعلن النتائج التي توصلت إليها إلى حد الآن. كما لم تقم

المحاكم العسكرية بتسليم المستندات إلى هيئة الحقيقة والكرامة أو إلى محكمة مدنية. قالت لمياء فرحاني ، أخت شهيد ثورة ومحام يمثل مصالح مجموعة من الأمهات: «لقد روينا قصصنا بالفعل مرات عديدة».أرتنا كتيبا صغيرا ، نشر في أعقاب الثورة ، يحكي قصص بعض الشهداء.

ارتدت بعض الأمهات أزراراً عليها صور أبنائهن، وحملت أخريات صوراً كبيرة الحجم لأبنائهم الذين قتلوا، أو عرضن صوراً لشبان بترت سيقانهم. صرحت جميلة من القصرين قائلة: «نريد أن نعرف من أطلق النار على أبنائنا». وأضافت سعاد ، من سوسة ، «نريد أن نعرف من أصدر الأمر بإطلاق النار على أبنائنا». لا تزال هذه الأمهات مضطربات وغاضبات لأنهن مازلن لا يعرفن كل الحقائق عن الانتهاكات التي ارتكبت ضد أبنائهن بعد مرور أكثر من سبع سنوات على الثورة. ولازلن حبيسات كضحايا لانتفاضة جلبت الحرية والسلطة السياسية والفرص الاقتصادية للبعض ، ولكن ليس لأسر أولئك الذين أريقت دماءهم من أجل هذه القضية. قالت حياة من قفصة: «دماء أبنائنا غالية ، إنها ليست مياه».و أضافت «نحن نريد قائمة نهائية من الشهداء».

هؤلاء النساء اللواتي جئن من مختلف أرجاء تونس لرواية قصصهن لفائدة هذا البحث ، حيث روين ما حدث لهن عندما قام الرئيس الباجي قائد السبسي بدعوتهن إلى قصر الجمهورية بقرطاج في الذكرى الرابعة للانتفاضة. وفقا لهؤلاء الأمهات المنكوبات ، تحدث الرئيس عن اثنين من أبرز الضحايا: شكري بلعيد ، وهو محام وسياسي يساري أغتيل في 3 فيفري 2013 ومحمد البراهمي ، وهو سياسي أيضا أغتيل في 25 جويلية 2013[32]، بينما اكتفى بتوجيه بعض كلمات المواساة من دون وعود ملموسة للأمهات المكلومات. تعني المواساة بالنسبة لهن مقاضاة الجناة، وتوفير الرعاية الطبية للمعاقين بشكل دائم، وتقديم التعويض المالي في الحالات التي يكون فيها الابن هو المعيل الرئيسي للأسرة.

[32] أطلق الرصاص على البراهمي ، مؤسس وزعيم التيار الشعبي، في جويلية 2013 ، ليصبح بذلك ثاني اغتيال سياسي كبير يرتكب في تونس بعد الثورة. تسلمت أرملته ، مباركة عواينية ، منصبه في البرلمان ، ووهي تعتقد اليوم أن الحكومة لم تتخذ أي خطوات جادة لاعتقال قتلة زوجها. كما تنتقد أيضاً هيئة الحقيقة والكرامة لأنها، في رأيها، لم تصر على جمع كل الوثائق المتعلقة باغتيال زوجها من السلطات. واستشهدت بالمثل التونسي «لا يكفي احتضان أخاك بعد شجار» لتوضح أن المصالحة لا يمكن فرضها من فوق أو عن طريق قانون العفو ، ولكن ، أولاً وقبل كل شيء ، يجب سماع الضحايا.

5 . احتياجات وطلبات الضحايا غير المباشرين

ضرورة تمكين الضحايا غير المباشرين

برز لدى الضحايا إحساس دائم بعدم التمكين، بغض النظر عن السبب، خلال المقابلات التي أجريت معهن لغرض هذا البحث. وسادت نظرة (حتمية) قدرية إلى الحياة بشكل خاص بين النساء اللواتي استوعبن على ما يبدو المفهوم القائل إن مصيرهن مرتبط بمصير الرجل: سواء كان الزوج أو الأب أو الأخ أو الابن. فتجارب حياتهن تثبط على الدوام القوامة (الوكالة) الفردية والمبادرة. حتى النساء اللواتي تولين مسؤولية شؤون الأسرة وتمكن من توفير المؤونة لرجالهن المعتقلين غالباً ما يعتبرن أفعالهن خدمة مقدرة إلهيا لأقاربهن الذكور، وليس عملاً من أعمال التمكين[33].

و يكمن هذا الإحساس بعدم التمكين أيضا في صميم قرار بعض النساء بعدم تقديم ملف إلى هيئة الحقيقة والكرامة. لقد فوضت الكثيرات منهن نضالاتهن إلى قوى عليا، وكثيراً ما عبرن عن مشاعر من قبيل «كل شيء بيد اللّه. اللّه وحده سيعوضنا».[34]

بالطبع، فإن مشاعر عدم التمكين تكون أكبر لدى التونسيين الذين يعيشون في مناطق بعيدة عن خط الساحل الحضري. فهناك، وصف من أجريت معهم المقابلات شعورا طاغيا بعدم التمكين وإحساسا بأن السلطات الحكومية تناستهم[35]. وكما قال أحد الضحايا من مدينة الكاف، وهي مدينة قريبة من الحدود الجزائرية، «على الرغم من أنني لم أعد أعيش في خوف من التعبير عن رأيي، فإني أسأل، من في العاصمة يسمع صوتي اليوم؟».

مطالبات بفرص تعليمية واقتصادية أكبر

تميل النساء اللائي تمت مقابلتهن في المدن الساحلية إلى الإلمام بشكل معقول بأهداف وعمل هيئة الحقيقة والكرامة وقد تمكن من التعبير بوضوح عن مظالمهن وتوقعاتهن. ومن ناحية أخرى ، غالبا ما تكافح النساء في المناطق النائية والمغبرة خارج المراكز الحضرية من أجل فهم الفرق الأساسي بين كونهن ضحايا سياسات تهميش الحكومة وكونهن ضحايا للقمع السياسي. ومن ثم ، كشفت شهادات النساء من المناطق المهمشة في البلاد أن وضعهن كضحايا لا ينبع بالضرورة من علاقة بمعتقل سابق ، بل من الفقر المدقع والبطالة وانعدام الفرص التعليمية التي تحد بشدة من آمال معظم التونسيين في حياة أفضل.[36]

كانت النساء المنحدرات من المناطق الداخلية الأكثر تهميشاً في البلاد ، مستعدات لتعليق آمالهن على أي منظمة وعدت بانتشالهن من بؤسهن وبؤس أسرهن. في السياق الحالي ، تنظر هؤلاء النسوة إلى هيئة الحقيقة والكرامة كالعربة التي ستحقق لهن ذلك. كان من المفترض أن تعقد هيئة الحقيقة والكرامة جلسات استماع علنية حول التهميش كأداة من أدوات العنف السياسي. إذ أعربت بعض النساء عن رغبتهن في أن تعقد هيئة الحقيقة والكرامة جلسات استماع في هذه المناطق المعنية وتناقش آثار هذا التهميش على حياة النساء. لسوء الحظ ، لم تعقد جلسات الاستماع هذه أبداً.

ذكرت جميع النساء اللائي تمت مقابلتهن بدون استثناء سواء من قفصة والقصرين وسيدي بوزيد ، والكاف ، أوتطاوين أن أكثر ما يحتجن إليه هو فرص التعليم والعمل لأطفالهن. لقد حذرن مراراً وتكراراً من أن انعدام الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب قد تؤدي في النهاية إلى اندلاع انتفاضة أخرى. كما عبرت الأمهات عن مخاوفهن من أن ينضم أبنائهن إلى داعش أو إلى حركة أخرى محظورة تعدهم بدخل وغاية في الحياة. بالنسبة لبناتهن ، فإنهن يخشين عليهن مما يسمى بجهاد النكاح ، أو الجهاد الجنسي ، حيث تذهب الشابات إلى سوريا أو العراق للزواج من المتشددين الإسلاميين. من غير المحتمل أن يرضي أي إجراء تتخذه الحكومة التونسية ، أو هيئة الحقيقة والكرامة ، التوقعات والمطالب الهائلة لهذه الفئة من السكان المهمشين.

---

[33] ميرفي ، نساء في تونس.
[34] كان هذا الكلام مألوفًا في العديد من المقابلات ، خصوصًا في المناطق الواقعة خارج المراكز الحضرية.
[35] لوفيفر، جذور الاضطرابات المتنامية ، 506.
[36] الدريسي،ادماج الشباب

تعاني النساء اللواتي يعشن في المناطق التونسية الأشد فقرا - المناطق الداخلية والجنوبية - من عوائق خاصة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات والفرص الاقتصادية. فبينما تلقت المناطق الساحلية 65 في المائة من الاستثمارات العامة، ظل الوسط الغربي أفقر منطقة من حيث الخدمات العامة المتاحة[37]. بينت الإحصائيات أن بطالة النساء أعلى (23.2 في المائة) من بطالة الرجال (12.5 في المائة)، وهي تمس بشكل خاص النساء اللواتي يتمتعن بمستوى أعلى من التعليم (31.9 في المائة) ذكرت سعيدة ، البالغة من العمر 51 سنة وأصيلة مدينة توزر ، وهي واحة تقع بالقرب من الحدود الجزائرية قائلة». اضطررت إلى أن أبيع أثاث منزلي، وحتى أسرتنا، من أجل البقاء على قيد الحياة و إطعام أطفالي. سقف منزلي يقطر، ولي أربعة أبناء عاطلين عن العمل. ماذا أريد من هيئة الحقيقة والكرامة؟ العمل.

وكما لوحظ من قبل، فقد أدى تداخل التمييز القائم على الهوية (ضد الإسلاميين، وما إلى ذلك) والتهميش إلى تفاقم الظروف الاقتصادية للكثيرين. أفاد أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلة في مدينة «الكاف»: «كان لدينا متجر صغير للمجوهرات و تعرض في أحد الأيام إلى السرقة. رفضت الشرطة متابعة شكواي ، لذلك فقدت كل بضاعتي وبالتالي مصدر رزقي».

يجب أن نتذكر أن أسباب الإطاحة بالحكومة في عام 2011 كانت في المقام الأول اقتصادية. ومع ذلك، وبعد سبع سنوات ، أدت المطالب بفرص اقتصادية أكبر ، وتحسين الأمن في ضوء الهجمات الإرهابية المتعددة منذ عام 2011 ، والانتقال نحو الديمقراطية ، واستعادة حقوق الإنسان بالكامل في البلاد ، إلى إيصال الحكومة إلى حافة الانهيار:

لقد نقل التفاعل بين النخب التونسية والمانحين الدوليين البلاد نحو برنامج إصلاح اقتصادي يدّعي أنه يعالج آثار تجاوزات الدولة التسلطية من محاباة وفساد وعدم كفاءة - لكنه لا يعالج بشكل كاف آثار إهمالها. وهو ما يجعل الحكومة التونسية رهينة بين أجندة اقتصادية تركز على التقشف ومطالبات محلية بالعدالة الاجتماعية.[38]

نداءات من أجل الكرامة

تعتبر المطالبة بالكرامة أحد أكثر المواقف التي تكرر سماعها خلال انتفاضات عام 2011. تشير الكرامة في تونس ، عادة إلى القدرة على العمل من أجل كسب القوت بشرف ، والوصول إلى التعليم العام دون مواجهة التمييز على أساس الانتماء الديني أو السياسي ، والتمتع الكامل بجميع الحقوق الممنوحة للمواطنين التونسيين. يعاني الضحايا غير المباشرين ، والنساء بشكل خاص ، من انتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن تلخيصها على أنها «حقوق الكرامة» ، أي الإدراج في القائمة السوداء الاقتصادية ، والحرمان من ضمانات المحاكمة العادلة ، فضلاً عن انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.[39] ومن ثم ، فإن السعي إلى استعادة الكرامة هو أحد المطالب الرئيسية لكل من الضحايا المباشرين وغير المباشرين في تونس.

يمكن ربط هذه الاستعادة بتوفير جبر ضرر. علقت امرأة من زاوية مختلفة: «لأن زوجي إسلامي ، لم أعتبر أبداً أننا نستحق التعويض المالي. لكني أعتقد أن أولادي يجب أن يكون لهم الحق في العيش مثل أولاد أولئك الذين قاموا بتعذيبنا ومضايقتنا (هرسلتنا). من أجل مصلحتهم، لا أشعر بالخجل من المطالبة بالتعويض المالي».

[37] بلغ معدل البطالة خريجي الجامعات في عام 2011 ، 37.5 في المئة في قفصة وتوزر. بحلول عام 2011 ، انخفض الإنتاج في قطاع التعدين بحوالي 73 بالمائة بسبب توقف أنشطة الإنتاج والمعالجة والنقل بعد الإضرابات ، والمشاكل التي وقعت في الحوض المنجمي في قفصة. بلغ المعدل الوطني للبطالة في عام 2016 نسبة 15.6 في المائة ، مقارنة بنسبة 15.1 في المائة في عام 2015 ، على الرغم من الانتدابات العديدة التي حصلت في القطاع العام منذ عام 2011. وبينما تأثرت المناطق الداخلية بشكل غير متناسب بالتهميش الاقتصادي ، عانت صناعة السياحة أيضا منذ الثورة ومما تلاها من هجمات إرهابية. بنك التنمية الأفريقي ، توقعات الاقتصاد الأفريقي.

[38] غاليان، بعد مضي سبع سنوات.

[39] فالتز ، ربط العدالة الانتقالية.

6. تحديات معالجة تجارب الضحايا غير المباشرين

عدم فهم تعريف الضحية

كافحت العديد من لجان الحقيقة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المرأة. وغالبا ما يرجع ذلك الى ان المرأة تعطي الأولوية اللإدلاء بتصريحات حول الإنتهاكات المرتكبة على احبائها الذكور او عدم المضي قدما بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة. إن النسبة المنخفضة نسبيًا من النساء اللواتي تقدمن للإبلاغ عن الإساءات إلى هيئة الحقيقة والكرامة قد تنبع أيضًا من سوء الفهم السائد لدى الرأي العام التونسي حول كيفية تعريف الضحايا بمقتضى قانون العدالة الانتقالية و هيئة الحقيقة والكرامة .

لم يكن لدى العديد من النساء اللواتي تمت مقابلتهن في هذا البحث فكرة واضحة عن من يشكل ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الدولة ، وعلى أي أساس تم استدعاء الأفراد لتقديم بياناتهم الكاملة من خلال «جلسة استماع خاصة (سرية)» ، وما هي فوائد تقديم ملف أو الإدلاء بشهادة أمام الهيئة. ولم يكن يوجد إدراك واضح ضمنهن فيما يتعلق بمعايير الاختيار للجلسات العلنية التي تعقدها هيئة الحقيقة والكرامة : «لقد قدمت ملفي ولكني لم أسمع ردا من هيئة الحقيقة والكرامة أبداً. لا أدري لماذا لم يتم الاتصال بي».

على سبيل المثال ، غالباً ما يغيب عن فهم النساء اللواتي لم يسجن أنهن أيضاً ضحايا وفقاً لقانون العدالة الانتقالية: «لم أكن أعرف أن هيئة الحقيقة والكرامة قد اعترفت بي كضحية لأنني لم أكن في السجن». وذلك يرجع في جزء منه أيضا إلى حقيقة أن التونسيين لم يستوعبوا جيدا مفهوم العنف السياسي.

وهذا يعني أن عددًا كبيرًا من الضحايا ظلوا غير معلومين لدى هيئة الحقيقة والكرامة.

كان انعدام فهم مهمة هيئة الحقيقة والكرامة سائدا بشكل خاص بين نساء الحوض المنجمي في قفصة ، حيث يعود تاريخ الصراعات مع الدولة إلى عقود. كما فشل المشاركون في المقابلات في رؤية الفرق بين هؤلاء المعدمين والمقصيين نتيجة الأنشطة السياسية لأحد أفراد الأسرة والمفقرين والمقصيين نتيجة سياسات حكومية أكبر تتمثل في الإقصاء والقمع والفساد بشكل عام[40] ، والتي كانت شديدة الوطأة ، في الواقع، على هذه المنطقة التي أشعلت الانتفاضات.

مثلت حقيقة وجود سوء فهم واسع النطاق لعمل هيئة الحقيقة والكرامة قصورا شديدا بشكل خاص ، نظرا إلى الأموال والجهد الكبير اللذين بذلا (بما في ذلك حملة «العدالة الانتقالية للنساء أيضاً» التي مولها المركز الدولي للعدالة الانتقالية) للوصول إلى النساء ، لا سيما في المناطق المهمشة.

العنف الجنسي في المجال الخاص

غالباً ما عانت النساء اللائي تمت مقابلتهن لغرض هذا البحث من انتهاكات حقوق الإنسان في الأماكن الخاصة، لا سيما عندما كان أقاربهن الذكور مسجونين أو غائبين. تعرضن لمضايقات الشرطة ومداهمات ليلية داخل منازلهن، بما في ذلك العنف الجنسي. تاريخيا، استخدم سوء المعاملة تجاه النساء على أساس الحسابات السياسية والاجتماعية كسلاح من أسلحة الحرب. يمكن فهم العنف الجنسي ضد المرأة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، كما هو الحال في بلدان أخرى كثيرة، على أنه هجوم رمزي على «أم الأمة»، بنفس القدر الذي يُنظر به إلى النساء على أنهن حراس شرف وهوية الأسرة وحماة الحياء والفضيلة الدينيين[41].ومن ثم، فإن المرأة ينظر إليها كرمز للنجاح أو الفشل المجتمعي.

ركزت هيئة الحقيقة والكرامة في الغالب على العنف الذي حدث في المجال العام، مما أثر على ما اعتبرت النساء أنه يمكن التحدث عنه. حيث أوضحت إحدى النساء قائلة «لقد استدعيت للإدلاء بشهادتي لكن لم أتمكن من إبلاغ أعضاء الهيئة بكل ما حدث لي ، لا سيما العنف الجنسي والمشاكل التي تواجه عائلتنا نتيجة تجربة زوجي كضحية للتعذيب».

[40] باكلي-زستل ، س. (2013). معالجة العنف الجنسي في العدالة الانتقالية وتوصيف النساء «كضحايا». في ت. بوناكر و سي سافلينج (منشورات) ، الضحايا في العدالة الانتقالية (92). لاهاي: T.M.C. مطبعة اسير.

[41] باكلي-زستل ، المرجع نفسه

يمكن أن يكون العنف الذي يحدث في الأماكن الخاصة ضارًا بنفس القدر ويمكن أن يكون أكثر صعوبة في معالجته. ووفقاً لـ باكلي-زستل، من أجل منع العنف الجنسي ضد النساء في المستقبل، من الأهمية بمكان تغيير وضعهن الاجتماعي من كونهن ذوات سلبية إلى عوامل نشطة، لا سيما في أوقات ما بعد تغيير النظام، عندما يتم إعادة التفاوض في تركيبة المجتمع في المستقبل. [42]

يمكن للعدالة الانتقالية أن تتحدى معايير النوع الاجتماعي التقليدية وبالتالي تقدم مساهمة حيوية في بناء مجتمع أكثر مساواة بين الجنسين. يمكن أن يعالج مسار العدالة الانتقالية مسألة كيفية ارتباط الاحتياجات الفردية بالاحتياجات الجماعية. يجب الاعتراف بالمظالم الفردية والاحتياجات الناتجة ومعالجتها من أجل البلد ككل للمضي قدمًا.

ومع ذلك، وحتى نكون واضحين، ثمة انتهاكات معينة لا يمكن إصلاحها بالكامل. إذا أدت إجراءات المحكمة إلى معاقبة الجناة أو منح تعويضات أو إذا بادرت لجنة تقصي حقائق إلى إنشاء ذاكرة جماعية وبالتالي صون حقوق الضحايا، فقد يخفف ذلك من بعض ألمهم ؛ ومع ذلك، لا تزال هناك آلام واحتياجات شخصية عميقة. لا يمكن للثورة ولا لمسار العدالة الانتقالية اللاحقة ، بما في ذلك هيئة الحقيقة والكرامة ، أن تؤدي إلى وضع حد نهائي لبعض أشكال المعاناة.

استمرار الشائعات اليوم:

الانقسامات العقائدية والحضرية والريفية

يعتبر عدم التضامن بين النساء عقبة رئيسية في مسار العدالة الانتقالية. ذلك أن الانقسام بين سكان المدينة الأكثر علمانية وسكان الريف الأكثر ميلا إلى الإسلام، والذي تعاني منه تونس ، له عواقب وخيمة على التضامن مع الضحايا وجبر الضرر الاجتماعي. بينت مجموعات التركيز التي نظمت لغرض هذا التقرير وجود فجوة واضحة بين الريف والحضر. ففي المدن المهمّشة على غرار سيدي بوزيد، توزر، قفصة والقصرين وغيرها، اعترفت النساء العلمانيات بأن النساء المنتميات إلى النهضة اللواتي ارتدين الحجاب عانين بشكل غير متناسب، وبالتالي يَسْتَحِقُّنَّ بعض التعويض من الدولة. أكدت بشرى في القصرين، على سبيل المثال، قائلة: «انظروا إلى هؤلاء النساء، لم يشكلن أي تهديد للدولة، لا في ذلك الوقت ولا الآن». لم يكن ينبغي أبدا أن يتعرضن للاضطهاد بشدة ولا أطفالهن بالتأكيد».

إلا أن النغمة كانت مختلفة بشكل ملحوظ في المراكز الحضرية مثل تونس وصفاقس والمنستير، حيث أكدت النساء العلمانيات أن أولئك الذين يرتدين الحجاب يعرفن أنهن لم يلتزمن بالمنشور وبالتالي ما كان ينبغي لهن أن يتفاجأن من ملاحقة السلطات لهن. يتناقض هذا الموقف ، بالإضافة إلى استهداف الدولة الفعلي للمرأة ، مع الدساتير التونسية لعامي 1954 و 2014 ، التي تضمن حرية المعتقد.[43]

نجحت الأنظمة السياسية المتعاقبة وبشكل متكرر جمعيات حقوق المرأة المدنية العلمانية في تصوير المعارضين السياسيين ، مثل أعضاء النهضة على وجه الخصوص ، ولكن أيضًا اليوسفيين ، باعتبارهم يشكلون تهديداً للتقدم وحقوق المرأة وأمن الدولة ، وبالتالي، تبرر الحاجة إلى منعهم من النشاط في المجال العام وحتى سجنهم. على سبيل المثال ، بالرغم من شهادات الضحايا في جلسات الاستماع العلنية المتلفزة ، التي شدت أنظار معظم الرأي العام في البلاد ، فإن بعض التونسيين يميلون إلى الشك في شهادات أولئك الذين يختلفون معهم أيديولوجياً. قال أحد المشاركين في المقابلات في قفصة: «النساء الإسلاميات يردن الاستفادة فقط من مسار العدالة الانتقالية. إنهن لسن مجرد أقارب أبرياء. بارتدائهن الحجاب، فقد اتخذن موقفًا عامًا وكان عليهن توقع العواقب».

[42] لمزيد من المعلومات، راجع: بنن ، نظام ارحل «ديقاج» ، 106، 502–505؛ بيوركدال* و مانغرين سليموفيتش، النهوض بالمرأة معهد جورجتاون للمرأة ، والسلام والأمن ، العدالة الشاملة ؛ همبر ، شرخ في كل شيء. بورتر ، قصص النوع الاجتماعي.

[43] الدستور التونسي لعام 2014 ، الفصل 6: «الدّولة راعية للدّين، كافلة لحريّة المعتقد والضّمير وممارسة الشّعائر الدّينيّة، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التّوظيف الحزبي.تلتزم الدّولة بنشر قيم الاعتدال والتّسامح وبحماية المقدّسات ومنع النّيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التّكفير والتّحريض على الكراهية والعنف وبالتّصدّي لها.

«من يسمع صوتي اليوم؟»:
النساء الضحايا الغير مباشرات في تونس.

بغض النظر عن الطرف الذي سانده أي شخص خلال الحقبة الديكتاتورية ، فإن هذه التحديات تواجه جميع التونسيين. يجب عليهم مواجهة خلافاتهم والتوفيق بينها حيث تم تلقينهم لعقود من الزمن كي يفكروا في أنفسهم كشعب واحد.

قد يكون سد هذه الفجوات مهمة جليلة للمؤسسات التونسية المكلفة بالبحث عن الحقيقة وإقامة العدالة والإصلاح لفائدة الضحايا والمجتمع ككل من خلال تسليط الضوء على الجماعات التي استهدفت بشكل خاص بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضدها.

الخاتمة

عانت عائلات المعتقلين السياسيين في تونس من آثار الاضطهاد الذي رعته الدولة لأجيال. إن المجتمع الذي يعيش فيه معظم الأفراد في خوف من الدولة ووجل من الخيانة من أفراد العائلة والجيران والمجتمع المحلي لا يمكن أن يشرع في الانتقال السلس إلى الديمقراطية والسلام دون القيام بالعمل اللازم لمعالجة تجاوزات الماضي. لذلك، يجب الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان وآثارها الطويلة الأمد ، و معالجة المظالم من أجل تضميد الجراح. كما يمكن دعم مسار التعافي، بالإضافة إلى عمل هيئة الحقيقة والكرامة ، بواسطة جهود العدالة الانتقالية الرسمية الأخرى مثل الدوائر المتخصصة ، أو سياسات جبر الضرر ، أو مبادرات الإصلاح المؤسسي ، بالإضافة إلى المزيد من الجهود المحلية للتصالح مع ماضٍ مليء بالعذابات.

تحدثت النساء اللائي تمت مقابلتهن لغرض هذا التقرير عن آثار الاضطهاد الذي تعرضن له. غير أن هذه الآثار لا تدوم على مدى قصير فقط؛ بل مازالت تشكل حياتهن إلى اليوم. واجه هؤلاء النسوة وأطفالهن شكل السجن الخاص بهم من خلال الإجراءات التي اتخذتها المدارس وأرباب العمل وأعضاء المجتمع المحلي لعزلهم. فبينما مثل الفقر واقعا بالنسبة للكثير من التونسيين، تفاقم هذا الوضع بشكل خاص لدى الزوجات اللواتي سُجن أزواجهن. كما أدى إدراجهن في القائمة السوداء للممنوعين من التشغيل والتعليم إلى سلبهن وأطفالهن فرص تحقيق الأمن الاقتصادي. لقد خلقت المضايقات المرتكبة من قبل الشرطة ومسؤولي السجون شعوراً سائداً بالخوف وعدم الثقة بل وحتى عدم الأمان الوجودي.

يتطلب انتقال تونس إلى الديمقراطية أن يكون لدى المواطنين ثقة في الدولة ، والتي ، كما أظهرت المئات من المقابلات التي أجريت لغرض هذا البحث ، أن هذه الثقة ضعيفة أو غير موجودة في الوقت الحالي لدى الضحايا غير المباشرين. يمكن أن تساعد تدابير العدالة الانتقالية في تعزيز هذه الثقة إذا كانت هي نفسها جديرة بالثقة وتتسم بالشفافية.

لكن من المؤسف أن أهداف هيئة الحقيقة والكرامة ونطاق ولايتها قد أسيء فهمها أو لم يتم فهمها على الإطلاق من جانب الضحايا غير المباشرين والمجتمع ككل. كان ينظر إلى الهيئة في كثير من الأحيان إما بأنها منعزلة أو منشغلة بصراعاتها الداخلية. أظهر الضحايا حسن النية وقدرا من الأمل من خلال تقديم ملفاتهم وشهاداتهم شفوياً أمام هيئة الحقيقة والكرامة ، ولكن ، كما أفادت النساء اللواتي تمت مقابلتهن لغرض هذا البحث ،أنهن شعرن بأنهن أهملن منذ ذلك الحين. يبدو أن البُنى الأوتوقراطية لاتزال في مكانها ، حتى وإن كانت تضم أشخاصًا مختلفين. ذلك أنه لم يُنظر إلى هيئة الحقيقة والكرامة كمثال شفاف ومرن أو نابض بالحياة لتونس المتغيرة.

لذلك ، يجب أن تتعلم جهود آليات العدالة الانتقالية القائمة الأخرى ، مثل الدوائر المتخصصة وصندوق الكرامة الذي لم يتم إنشاؤه بعد ، من أخطاء هيئة الحقيقة والكرامة. لكي ينجح مسار العدالة الانتقالية في البلاد، يتعين التواصل بشكل أفضل مع الضحايا غير المباشرين والجمهور التونسي الأكبر بشأن غرض وأهداف كل من هذه التدابير. وعلى نفس المنوال، تعد إدارة التوقعات لدى الضحايا مهمة بنفس القدر.

إن المشاركة الفعالة للضحايا غير المباشرين في هذه المسارات أمر بالغ الأهمية لضمان الاعتراف بتجاربهن ؛ ومع ذلك ، تبين هذه الدراسة أن لديهن احتياجات محددة يجب معالجتها أيضًا. يوجد إحساس مستمر وشائع بعدم التمكين لدى الضحايا غير المباشرين. أكد المشاركون في المقابلات أن مكاسب الثورة ذهبت إلى أقلية مختارة من التونسيين ، في حين لم تتحسن حياة غالبية السكان بشكل ملحوظ. يجب أن تؤخذ توصيات هيئة الحقيقة والكرامة وبرنامج جبر الضرر المستقبلي في الاعتبار أثر القمع على فرص التعليم والعمل للضحايا غير المباشرين. ثمة جانب آخر يحتاج إلى المعالجة وهو رفاههم العاطفي والجسدي. تسببت الأساليب القمعية الممنهجة لسلطة الاستبداد في إلحاق ضرر طويل الأمد بعائلات الضحايا غير المباشرين. لذلك تقتضي الأضرار المتعمدة وتدمير هذه العائلات تدخلًا مهنيًا من أجل استعادة العلاقات السليمة.

تم اختيار المشاركين في هذه الدراسة لأنهن كن ضحايا غير مباشرين ، لكن تجاربهن متجذرة أيضاً في إطار مكانة المرأة في المجتمع التونسي. بالرغم من العمل الذي تقوم به لجنة المرأة صلب هيئة الحقيقة والكرامة وتركيز الهيئة على الضحايا الإناث ، يوجد القليل من الأدلة على أن معايير النوع الاجتماعي بصدد التغير في تونس. من المؤكد أن سبع سنوات هي مدة قصيرة للغاية لإجراء تغييرات جوهرية مستدامة في البلاد. بيد أن عمل آليات العدالة الانتقالية في تونس يتمتع بالقدرة على تحدي المعايير التقليدية المتعلقة بالجنسين ، وبالتالي المساهمة بشكل حيوي في بناء مجتمع أكثر مساواة بين الجنسين[44]. من الناحية المثالية ، ينبغي أن يؤدي مسار العدالة الانتقالية إلى فهم مختلف لحقوق المواطنين ، وبالتالي، لمعايير النوع الاجتماعي.

يجب أن تكون العدالة الانتقالية تصالحية ؛ إذ لا يمكن أن تعالج فقط المخالفات المرتكبة ضد الأفراد ، بل يجب عليها أيضاً أن تتعامل مع الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان من النوع الذي استخدمته الدولة لتقسيم العائلات والمجتمعات المحلية على مدى عقود. عند التعامل مع الفظائع السابقة ، يمكن لمؤسسات هيئة الحقيقة والكرامة ومؤسسات ما بعد هذه الهيئة التي لا يزال يتعين إنشاؤها أو بدء أعمالها أن تلعب دوراً رياديا في إثبات أن تجربة كل فرد من الضحايا تؤخذ على محمل الجد ، وأن الوكالة الفردية موضع ترحيب وتشجيع وضرورة لنجاح مسار العدالة الانتقالية. إذا تم إبلاغ ذلك للضحايا ، وخاصة النساء الضحايا اللواتي لم يشعرن أنهن جزء من هذا المسار إلى حد الآن ، يمكن أن يكون ذلك بمثابة أساس لاستعادة ثقتهن في الحكومة والمجتمع الأكبر ، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تنمية مزيد من الأمل والقوة من أجل تحديد مستقبلهن.

[44] غراي وكونان ،إعادة صياغة قصص النوع الاجتماعي، 122-103.

التوصيات

ينبغي على هيئة الحقيقة والكرامة أن تقوم بما يلي:[45]

- إدراج أقسام خاصة حول النساء في تقريرها النهائي ، بما في ذلك النساء «الضحايا غير المباشرات» ، وتجاربهن الفريدة مع القمع ، ومطالبهن ، وأسباب وآثار الانتهاكات التي تعرضن لها ، مع تضمين تحليل النوع الاجتماعي في جميع أجزاء التقرير.
- الإعلان عمن يعتبر ضحية ، مع التركيز على ضحايا العنف السياسي.

ينبغي على بالحكومة التونسية أن تتولى:

- تقديم اعتذار علني نيابة عن الحكومة للضحايا غير المباشرين، وتضمينه اعتراف الدولة بمسؤوليتها عن انتهاكات حقوق الإنسان ، بحيث لا يمكن وصف هذه الأعمال بأنها استثنائية من قبل قوات الأمن والشرطة المخالفة.
- وضع برامج العمل الإيجابي (التمييز الإيجابي باللغة الفرنسية) لأطفال المعتقلين السياسيين ، حتى يتمكنوا من استئناف تعليمهم ، سواء في المدرسة المهنية أو المعاهد الثانوية أو الجامعة أو برنامج التدريب على العمل.
- تيسير عمل مجموعات الدعم (حلقات النقاش) لفائدة أطفال السجناء السياسيين والضحايا غير المباشرين.
- الشروع في تمكين الضحايا غير المباشرين وأسرهم من الحصول على استشارات الصحة العقلية المجانية أو المدعومة.
- البدء في تيسير حصول الضحايا غير المباشرين وأسرهم على خدمات طبية مجانية أو مدعومة.
- دفع جبر ضرر مالي كجزء من ولاية صندوق الكرامة ، وهي الجهاز المسؤول عن إدارة البرنامج الشامل لجبر الضرر الذي توصي به هيئة الحقيقة والكرامة.
- إصلاح قوات الشرطة والامن من اجل ردع، ومنع، و معاقبة مرتكبي المضايقات و غيرها من السلوكيات المسيئة.
- إنشاء لجنة مكلفة بمراجعة الكتب المدرسية ونشرها لتشمل إشارات إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الأنظمة السابقة.
- زيادة الوعي بالعنف السياسي كشكل من أشكال العنف ضد المرأة بموجب قانون مكافحة العنف ضد المرأة لعام 2017 الذي أصدرته تونس.

ينبغي على المجتمع الدولي والمجتمع المدني التونسي أن يقوما بـ:

- اتخاذ خطوات استباقية لضمان إدراج وتمثيل الضحايا غير المباشرين، بما في ذلك المنحدرين من مناطق مختلفة، في إطار البرامج والمبادرات الأخرى ذات الصلة بالضحايا ، وخاصة تلك الخاصة بالنساء الضحايا.
- إجراء دراسة منهجية حول عدم المساواة التي تتعرض لها النساء في تونس بناء على عوامل مختلفة، مثل انتمائهن السياسي، والطبقي، إلخ، كالتركيز بشكل عام على عدم المساواة بين الرجال والاناث.
- النظر في إدراج منح للضحايا غير المباشرين في برامج التنمية ليتم استخدامها في التعليم أو بعث المشاريع الناشئة للحساب الخاص او التدريب الحرفي او المهني. وينبغي أن تعترف هذه المنح صراحة بوضع المستفيدين كضحايا.

[45] يدرك المركز الدولي للعدالة الانتقالية أنه في تاريخ النشر، تكون هيئة الحقيقة والكرامة بصدد بصياغة تقريرها النهائي. إن طلبات الضحايا التي تم تقديمها والتي تتعلق بالتوصيات التي ستقدمها هيئة الحقيقة والكرامة مدرجة في التوصيات الموجهة إلى الحكومة التونسية. ولا تزال تلك المطالب، وكذلك تلك الموجودة هنا ، ذات صلة عندما تقوم هيئة الحقيقة والكرامة بصياغة تقريرها النهائي وتشرع في التوعية به ونشره فيما بعد.

- المساعدة على إنشاء مواقع تذكارية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في تونس التي تمثل تجارب الضحايا غير المباشرين.
    - على سبيل المثال ، تحويل السجون السابقة إلى مواقع للذكرى والتعليم.
    - لتحقيق هذه الغاية ، يستحسن التعاون مع مواقع تذكارية أخرى ، مثل متحف التمييز العنصري في جوهانسبرغ ، جنوب أفريقيا ؛ متحف شتازي Stasi (مصلحة الأمن في ألمانيا الشرقية) في برلين ؛ متحف الإبادة الجماعية في كيغالي ورواندا ، إلخ.
- دعم إنشاء مجموعة من الأدبيات والأفلام الوثائقية وغيرها من أشكال الرواية التي تؤرخ لتجربة الضحايا غير المباشرين وعائلاتهم ضمن تاريخ انتهاكات حقوق الإنسان التي تقرها الدولة في تونس.
- إجراء بحث لفهم احتياجات ومطالب أطفال المعتقلين السابقين بشكل أفضل.

المراجع

- بنك التنمية الافريقي. توقعات الاقتصاد الأفريقي ، 2017.
- منظمة العفو الدولية. تونس: نساء ضحايا التحرش والتعذيب والسجن (تقرير رقم MDE 30/02/93) ، 1993.
- أنتوناكيس ناشيف ، آنا. «التحول المتنازع عليه: حشد الجماهير في تونس بين الامتثال والاحتجاج» ، سياسة البحر المتوسط 21 (2016): 149-128.
- أرديتي ، جويس. سجن الأب والأسرة: الآثار النفسية والاجتماعية للسجن على الأطفال والآباء ومقدمي الرعاية. نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك ، 2014.
- بنون ، كريمة. «نظام ارحل «ديقاج «؟ النساء والعدالة الانتقالية في أعقاب الربيع العربي ، «وقائع الاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للقانون الدولي (2016) ، 505-502.
- بيوركدال، انيكا وجوانا مانغيرن سليموفيتش.النهوض بوكالة المرأة في العدالة الانتقالية (ورقة العمل رقم 1). جامعة لوند ، 2013
- براند ، لوري. المرأة والدولة والتحرير السياسي. نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا ، 1998.
- باكلي-زستيل ، سوزان. «معالجة قضايا العنف الجنسي في العدالة الانتقالية وتوسيم النساء كـ» ضحايا «، ضمن ضحايا الجرائم الدولية: خطاب متعدد الاختصاصات. حرره ثورنستن بوناكر وكريستوف سافرلينغ. لاهاي: ت-أم -سي. آسر برس ، 2013.
- كلانسي سميث ، جوليا. «شمال أفريقيا وفرنسا: الإمبريالية والاستعمار والمرأة ، 1962-1830» ، موسوعات أبحاث أكسفورد ، ديسمبر 2017.
- ديبويسيري ، لويس. «المرأة التونسية في مفترق الطرق: العداء والصراع بين حركات حقوق المرأة العلمانية والإسلامية في تونس» ، سياسة البحر المتوسط 21: 2 (2016) ، 245-226.
- معهد التقدم الديمقراطي. «معالجة مسائل النوع الاجتماعي في آليات العدالة الانتقالية» ، 2015 ، www.democraticprogress.org/wp-content/uploads/2016/01/Gender-in-Transitional-Justice-Mechanisms.pdf
- إدريس ، مليكة. تونس: كسر الحواجز أمام إدماج الشباب (التقرير رقم 89233). البنك الدولي ، 2014 ، www.worldbank.org/en/country/tunisia/publication/tunisia-breaking-the-barriers-to-youth-inclusion
- البرنوصي ، زينب. «تاريخ تونس الطويل مع الدساتير « ، مجلة السياسة والسياسات في الشرق الأوسط (2017) ، http://jmepp.hkspublications.org/2017/11/06/tunisia-history-constitutionalism
- المصري ، سمر. «المرأة التونسية عند مفترق طرق: التناغم أو الاستقلالية الذاتية؟» مجلس سياسات الشرق الأوسط 22: 2 (2017) ، www.mepc.org/tunisian-women-crossroads-cooptation-or-autonomy
- غالين ماكس. «بعد مضي سبع سنوات: إرث تونس من الإهمال» ، عين الشرق الأوسط ، 17 ديسمبر 2017، www.middleeasteye.net/columns/legacies-neglect-reforming-tunisia-s-informal-economy-1467771056
- معهد جورجتاون للمرأة والسلام والأمن. العدالة الشاملة: كيف تشكل المرأة العدالة الانتقالية في تونس وكولومبيا ، https://giwps.georgetown.edu/resource/inclusive-justice//
- جلاسر ، بارني ، وأنسلم شتراوس. اكتشاف نظرية التأصيل: استراتيجيات البحث النوعي.

نيويورك: ألدين ، 1967.

- رمادي ، دوريس ايتش، وتيري سي كونان. «إعادة تحديد أطر قصص النوع الاجتماعي من خلال العدالة الانتقالية في المنطقة المغاربية». في العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، تحرير تشاندرا سريرام. لندن: مطبعة جامعة أكسفورد ، 2017.

- هامبر ، براندون. «ثمة صدع (شرخ) في كل شيء: أشكلة مسائل الذكورة ، وبناء السلام والعدالة الانتقالية» ، مراجعة حقوق الإنسان 17: 1 (2015) ، 9–34.

- حمدي ، سميحة وأيرين ويبرت فينر. «تعبئة المهمشين: نشاط العاطلين عن العمل في تونس» ، معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية ، أكتوبر 2017.

- هاليوال،دجون وآخرون،منشورات. تقرير السعادة العالمية. نيويورك ، ولاية نيويورك: شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة ، 2017.

- هيومن رايتس ووتش. «تونس: الحبس الانفرادي طويل الأمد للسجناء السياسيين» ، 2004 ، www.hrw.org/reports/2004/tunisia0704/tunisia0704.pdf

- هيئة الحقيقة والكرامة . «الصفحة الرئيسية» ، www.TDC.tn/fr/

- جوميير ، أوغستين. «العلمانية والنزعة النسوية للدولة: دخان ومرايا تونس.» كتب وأفكار ، 29 تشرين الثاني 2011 ، www.booksandideas.net/Secularism-and-State-Feminism.html

- ليفيفر ، رافاييل. «جذور الاضطرابات المتنامية في تونس» ، مجلة دراسات شمال إفريقيا 22: 4 (2017) ، 505-510.

- ليبلينغ ، أليسون ، وشاد مارونا. آثار السجن. كامبريدج: سلسلة كامبريدج للعدالة الجنائية ، 2005.

- مكارثي، روري. «إعادة التفكير في العلمانية في تونس بعد الاستقلال» ، مجلة دراسات شمال إفريقيا 19: 5 (2014) ، 50-733.

- بين السياسة والوعظ: حركة النهضة التونسية في مدينة سوسة ، 1973–2014 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية سانت أنتوني ، جامعة أكسفورد ، 2016.

- المهذبي، أميرة. «النزعة النسوية للدولة في تونس: القراءة بين السطور» ، الديمقراطية المفتوحة ، 7 | 2012 ، www.opendemocracy.net/5050/amira-mhadhbi/state-feminism-in-tuni-sia-reading-between-lines

- مقدم ، فالنتين. تحديث المرأة: النوع الاجتماعي والتغير الاجتماعي في الشرق الأوسط. بولدر:الناشرون لين راينير ، 2003.

- ميرفي، إيما. «المرأة في تونس: بين النزعة النسوية للدولة والإصلاح الاقتصادي». عن النساء والعولمة في الشرق الأوسط العربي: النوع الاجتماعي والاقتصاد والمجتمع، تحرير إليانور عبدلا دوماتو ومارشا بريبشتاين بوسوسني بولدر: الناشرون لين رينر، 2003.

- المجلس الوطني التأسيسي التونسي. القانون الأساسي المتعلق بإرساء وتنظيم العدالة الانتقالية، عدد 53 / 2013.

- بورتر، إليزابيث. «روايات النوع الاجتماعي: القصص والصمت في العدالة الانتقالية»، مراجعة حقوق الإنسان 17: 1 (2016) ، 50-35.

- ريتشي، بيت. «الأثر الاجتماعي للحبس الجماعي على النساء». عن العقوبة غير المرئية: الآثار الجانبية للسجن الجماعي، تحرير ميدا تشيسني-ليند ومارك ماور. نيويورك: نيويورك برس ، 2002.

- سبيجا ، فالنتينا. «مشاركة الضحايا غير المباشرة في محاكمة لوبانا،» مجلة العدالة الجنائية الدولية 8: 1 (2010)، 198-183.

- الدستور التونسي لعام 2014.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة. إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة (40 / RES / A)، 19 نوفمبر / تشرين الثاني 1985.
- المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (اعتمده وأعلنه قرار الجمعية العامة 60/147)، 2005.
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار، بابلو دي غريف (21/46 / HRC / A)، 9 أغسطس / آب 2012.
- فالتس، سوزان. «ربط العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان». عن العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحرير شاندرا سريرام. لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، 2017.
- ولف، آن. الإسلام السياسي في تونس: تاريخ النهضة. لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، 2017.
- يركس، سارة، والمعشر، مروان. «عدوى الفساد في تونس: الانتقال في خطر»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي أكتوبر 2017، http://carnegieendowment.org/2017/10/25/tunisia-s-corrup-tion-contagion-transition-at-risk-pub- 73522